

الاقتصاد السياسي لأزمة بنك وادي السيليكون ... أزمة بنك ام ازمة نظام؟

الجدور ... الواقع ... الرهانات ... والدروس المستخلصة

د. صالح ياسر

" حين ينحسر المدّ فسوف تعرف من كان يسبح عاريا".

(وارين بوفيت Warren Buffett)

ملاحظات تمهيدية ضرورية

بداية، لا بد من الإشارة الى ان تاريخ الرأسمالية، ما هو إلا تاريخ تطورها المتناقض وازماتها المتعددة ، اذ يمكن القول ان الازمات الاقتصادية وتظهرها في تجليات مالية ونقدية وهيكلية ... الخ كانت ولا تزال السمة البارزة في تاريخ هذه التشكيلة في جميع مراحلها، والازمة العالمية التي اندلعت في أيلول 2008 ليست خروجاً على ذلك ولا افلاس بنك وادي السيليكون في شهر اذار 2023 وما تلاه من "هزات ارتدادية" كذلك في مناطق اخرى من العالم. ومن جهة اخرى يتعين علينا، اذا اردنا فهم طبيعة الازمة الراهنة (ازمة افلاس بنك وادي السيليكون وانهاره ثم اغلاقه ومضاعفاته الأنية والمحتملة)، ان نضعها في منظورها التاريخي الصحيح. وفي سبيل انجاز ذلك، يجب الا يغيب عن البال المنطق الداخلي لهذا النظام والبيئة المتغيرة التي يعمل في اطارها¹.

من المعروف ان ظهور الازمات المالية والاقتصادية وتطورها، يرتبط بالسياسات الاقتصادية الكلية، فالازمة المالية التي تعبر عن ذاتها بالاضطراب المالي، ما هي الا نتاج للسياسات المالية والنقدية، التي هي جزء اساسي من السياسات الاقتصادية الاجمالية المعبرة، في الوقت ذاته، عن الفكر الاقتصادي الذي يلتزم به اصحاب القرار الاقتصادي والسياسي، والذي يسيطر على خياراتهم وسياساتهم وقراراتهم.

وفي الممارسة العملية، يتسم الاقتصاد الرأسمالي المعاصر بتطور متناقض غير مستقر. غير ان هذا التناقض – مهما كان كبيراً، فانه لم يؤدّ الى الانهيار او الى التراجع المستمر واسباب ذلك عديدة لا يتسع المجال هنا للدخول في تفاصيلها ولكن فقط وددنا الإشارة الى ذلك منعاً للالتباس او التفسير الخاطئ. إنه يعكس ضمن قانون معين يتمثل بالحركة الدورية لهذا النمط من الاقتصاد الذي يشتمل على التعاقب المستمر لمراحل من النمو السريع ومراحل من النمو البطيء للانتاج، وعلى مراحل من التراجع المطلق ايضا. اثناء فترة الازدهار تتراكم التناقضات في عملية اعادة الانتاج الرأسمالي، ثم تأتي الازمات لتحل

¹ لمزيد من التفاصيل قارن: صالح ياسر حسن، جدلية العام والخاص في الازمة الاقتصادية الرأسمالية الدولية، *الفكر الديمقراطي*، العدد 4 خريف 1988، ص 103 ولاحقاً؛ كذلك: صالح ياسر حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية. الابستيمولوجيا – الانطولوجيا – الاكسيولوجيا، مطبعة دار الرواد المزدهرة، بغداد 2006؛ كذلك: صالح ياسر حسن، الاقتصاد السياسي للازمات الاقتصادية في النسق الرأسمالي العالمي – محاولة في فهم الجدور، دار الرواد، بغداد 2011؛ كذلك: سامح نجيب، الازمة الرأسمالية العالمية: الزلزال والتوابع، مركز الدراسات الاشتراكية، الطبعة الأولى: نوفمبر 2008.

هذه التناقضات مرحليا مهينة الاساس الموضوعي لقفزة جديدة. يشكل هذا القانون اكثر الظواهر وضوحا للتناقض الأساسي للرأسمالية على صعيد اعادة الانتاج، أي عدم انسجام الطابع الاجتماعي للانتاج مع شكل الملكية الرأسمالية الخاصة لتملك نتائجه.

وطالما توجد الرأسمالية فإن هذه القوانين التي تحدد الحركة الدورية لإعادة الانتاج الرأسمالي تبقى ثابتة في جوهرها. أما الذي يتغير من دورة الى دورة فهو الثقل الكمي لهذه القوانين، هذا كما يتغير تأثيرها (ميكانيكية الدورة) سواء بتأثير الشروط الخارجية لاعادة الانتاج او بتأثير التغيير البنوي الطويل الاجل في الاقتصاد، الامر الذي لا يتحدد بصورة كاملة من خلال التطور الدوري.

أما على مستوى تاريخ الازمات، فإنه تجدر الإشارة هنا الى ان العالم الرأسمالي شهد منذ قيامه، ما لا يقل عن 250 أزمة مالية، تختلف من حيث اسباب اندلاعها وعمقها وامتدادها وحجمها والآثار التي تتركها. وكانت العقود الاربعة أو الخمسة الأخيرة الأكثر تواتراً في تراكم الأزمات².

ومما لا يساعد على الفهم، حصر وتحليل المشاكل الاقتصادية الراهنة داخل اطر عملية دورية، حتى إذا ما اخذ بعين الاعتبار تعقيدها الخطير بسبب ظواهر ملازمة للركود والتضخم والبطالة المزمنة وهي عناصر تميز ما يسمى بـ " الركود التضخمي " Stagflation، بالإضافة الى عدم ملائمة السياسات المطبقة وذلك ما يتضح من الحياة اليومية نفسها. ويشكل الظرف الرأسمالي الراهن جزءا من تطور تاريخي اكثر امتدادا على الاقل في حقبة من العقود العديدة – حيث حصلت عمليات معقدة تعرقل امكانية تقدم نموه على المدى المتوسط والبعيد وتؤدي الى تقلبات عميقة وعلى ما يبدو مستعصية على الحل، والى ظهور اوضاع حرجة في مجالات حاسمة من النشاط الاقتصادي. وما واقعة افلاس بنك وادي السيليكون او بقية البنوك في الرأسمالية الا تمظهرات عن هذا الواقع المتمرد.

ان الازمة الاقتصادية (وكذلك الازمات المالية والنقدية) هي نتيجة طبيعية لتفاقم التناقضات المرافقة للتطور الرأسمالي محليا ودوليا³. وهذا التفاقم هو عملية موضوعية يستلزمها التطور الرأسمالي ذاته، علما ان القوى المسيطرة في العالم الرأسمالي تسعى للتعطيم على ذلك عبر مختلف اشكال الممارسة الايديولوجية. وما دام الوعي الزائف يمثل شرطا ضروريا وأساسيا لإعادة انتاج علاقات الانتاج الرأسمالية فان الطبقة المسيطرة (أو الائتلاف الطبقي المهيمن) تسعى، في ممارساتها النظرية والسياسية، لإخفاء جوهر التناقضات الاجتماعية المتفاقمة باستمرار. وهكذا تقدم لنا القوى المسيطرة في البلدان الرأسمالية المتطورة تحليلاتها وخطابها السياسي وتنظيراتها للازمة الاقتصادية (ومختلف تمظهراتها) على انها ناجمة عن اندلاعها في حقل التداول وليس في حقل الانتاج وتناقضاته، وكأنها تريد القول ان تلك الازمات مجرد ازمات مالية او نقدية "عابرة" وستعود الامور الى نصابها بعد حين !!! ان تنظيرا كهذا للازمة ليس تنظيرا اصيلا، انه تنظير يعبر عن ازمة الفكر السائد في البلدان الراسمالية المتطورة. غير ان ازمة هذا الفكر ما هي إلا انعكاس للازمة في مجال الانتاج المادي، انعكاس لأزمة الرأسمالية في قطبها

² لمزيد من التفاصيل قارن: منير الحمش، السياسات الاقتصادية الكلية في ظل الازمة العالمية الراهنة، " بحوث اقتصادية عربية " العدد 47/صيف 2009، ص 7- 32

³ لمزيد من التفاصيل قارن: أ. إ. بلجوك، *الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة*، تعريب الدكتور علي محمد تقي القزويني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1989، ص 89.

المتقدم⁴ والتي تنتقل اثارها الى قطبه المتخلف او التابع في اطار النسق الرأسمالي العالمي وخصوصيات اطرافه ومراكزه⁵.

بنك وادي السيليكون.. قصة أكبر انهيار مالي منذ 2008

جذور وخلفيات الانهيار

التاريخ يعيد نفسه اما بملهأة او بمأساة، هذه المرة تشهد أسواق المال العالمية في الاسابيع الاخيرة بوادر أزمة مالية قد تشبه، على الاقل ظاهرياً، تلك التي وقعت قبل نحو 15 سنة، حسب العديد من الخبراء.

حينها، في العام 2008 اندلعت أزمة مالية⁶ هي الأعنف منذ "الكساد العظيم" في العام 1929⁷، أزمة أطاحت بمؤسسات أميركية وأوروبية كبرى منها العملاق المصرفي (ليمان برازرز) و (بنوك نورذرن روك)، و (بير ستيرنز)، و (أتش بي أو أس)، و (واكوفيا)، وأدت إلى إغلاق (بنك *Washington Mutual* للادخار).

كما انهارت في ذلك الوقت أكبر مجموعة تأمين في العالم هي (أي آي جي)، والمجموعتان العملاقتان في مجال تسليفات الرهن العقاري، (فريدي ماك) و (فاني ماي).

وتبع ذلك انهيارات في القطاع المصرفي والمالي العالمي وأسواق المال والبورصات وخسائر تقدر بتريليونات الدولارات، وشكلت الأزمة كابوساً للمستثمرين الدوليين حول العالم، وقبلهم للبنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية ومؤسسات وصناديق ضمان الودائع.

وبالعودة الى موضوع حديثنا الرئيسي، يمكن القول ان فاجعة مالية أصابت القطاع المصرفي في الولايات المتحدة في شهر اذار 2023 وتمثلت بإغلاق السلطات الأمريكية لـ (بنك وادي السيليكون، وسنرمز له لاحقاً بالانكليزية SVB). تلك الحادثة التي تمثل في الواقع أكبر انهيار لبنك أمريكي منذ الأزمة التي ضربت الاقتصاد العالمي عام 2008.

⁴ لمزيد من التفاصيل قارن: د. صالح ياسر حسن، ملاحظات نظرية ومنهجية حول مفهوم "الأزمة الاقتصادية العالمية"، "اطروحات" العدد الثالث عشر - السنة الثالثة - 1987، ص 41 ولاحقاً. كذلك: د. صالح ياسر حسن، جدلية العام والخاص في الأزمة الاقتصادية الدولية، الفكر الديمقراطي، العدد 4/خريف 1988، ص 94 ولاحقاً.

⁵ قارن: د. صالح ياسر حسن، خصوصيات تمايز رأسمالية "الاطراف" ضمن تطور المنظومة الرأسمالية العالمية، "جدل" - كتاب العلوم الاجتماعية - الطبعة الاولى، اب/1991، ص 282 - 305؛ كذلك قارن: يوري بوبوف، دراسات في الاقتصاد السياسي. الامبريالية والبلدان النامية، موسكو، دار التقدم، 1984، ص 118 - 122.

⁶ لمزيد من التفاصيل قارن صالح ياسر، الاقتصاد السياسي للأزمات الاقتصادية في النسق الرأسمالي العالمي - محاولة في فهم الجذور.....، مصدر سبق ذكره.

⁷ لمزيد من التفاصيل عن "الكساد العظيم" قارن: د. رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف. دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم، عالم المعرفة، 118، الكويت، 1989؛ كذلك: اديب ديمتري، دكتاتورية رأس المال، المدى، دمشق 2002؛ كذلك:

Garraty, John A., *The Great Depression: An Inquiry into the causes, course, and Consequences of the Worldwide Depression of the Nineteen-Thirties, as Seen by Contemporaries and in Light of History* (1986)؛

كذلك: كذلك: محمد سيد رصاص، بين أزمتي 1929 و2008: دراسة مقارنة. مقالة على موقع الحوار المتمدن على الانترنت في 2008/10/25.

ففي 10 مارس/آذار 2023 انهار بنك وادي السيليكون (SVB) والذي يتخذ من مدينة سانت كلارا، قلب وادي السيليكون في كاليفورنيا الأمريكية مقراً رئيساً له، بعدما قام المودعون بسحب نحو 42 مليار دولار دفعة واحدة يوم الخميس 9 مارس/آذار 2023.

وقبلها كان البنك المذكور قد تكبد خسائر فادحة بلغت نحو 15 مليار دولار تمثل تراجع قيمة السندات التي بحوزته.

وفي التفاصيل فإن واحدة من أكبر النكسات المصرفية منذ أزمة 2008، تمثلت في ان الأوساط الاقتصادية الأميركية فوجئت بإعلان انهيار (SVB)، وهو البنك السادس عشر من حيث حجم رأس المال في الترتيب العام، في صدمة دوّت أصدائها في قطاع الإنترنت والذكاء الاصطناعي الذي تستفيد شركاته، خصوصاً حديثة النشأة منها، من خدمات المصرف المتخصص بتمويل هذا القطاع.

فمن المعروف ان نشاط هذا البنك يتركز في تمويل الشركات التكنولوجية الناشئة، ويقدم البنك نفسه بأنه الشريك المالي لاقتصاد الابتكار، حيث قدم خدمات مصرفية لنصف الشركات التكنولوجية في الولايات المتحدة الأمريكية، كما كان يقدم الدعم لأكثر من 2500 شركة رأس مال استثماري، وهي الشركات التي تقدم بدورها التمويل والدعم للشركات الناشئة. ويعتبر بنك (SVB) يعتبر ملاذاً تموالياً للشركات الناشئة الصغيرة startups المتخصصة في مجال التكنولوجيا، وترتكز قاعدة عملائه على هذا النوع من الشركات سواء من المودعين أو المقترضين.

وإغلاق (SVB) لا يمثل أكبر عملية إفلاس مصرفي منذ إغلاق بنك (Washington Mutual) للادخار في العام 2008 فحسب، بل أيضاً يمثل ثاني أكبر إفلاس لمصرف بالتجزئة في الولايات المتحدة.

ومن المفيد الإشارة هنا الى ان قيمة الأصول لدى (SVB) بلغت في نهاية 2022 نحو 210 مليار دولار، ومن هذه الأصول هناك فقط 113 مليار دولار في صورة أصول موزونة بالمخاطر، أي أن نصف أصول البنك المذكور تقريباً كانت في صورة نقدية واستثمارات في أدوات الدين الحكومي.

ويمكن القول ان الضرر الذي لحق بالشركات الناشئة بسبب إفلاس (SVB) لا يمكن تعويضه بسهولة. فهذه الشركات كانت تتكّل على نظام تمويل لديه خبرة في التعامل مع خصوصياتها على مدى 40 عاماً. وكان هو المصرف الوحيد الذي يقدم قروضاً لأولئك العباقرة الذين يبحثون عن تمويل لتنفيذ فكرة ما. والأمر لا يقتصر على ذلك، إذ كان هذا المصرف يشتري حصصاً من الشركات، ويمول عمليات جارية للتشغيل وتسديد الفواتير، ويصمّم المنتجات ويروج لها... وبإفلاسه تبيّنت هذه الشركات.

لا يُعرف أن هناك مصرفاً آخر غير (SVB) لديه اختصاص سوقي في إقراض الشركات التكنولوجية الناشئة. فالمبتكرون العباقرة الذين لم يكن لديهم أي فرصة في الحصول على تمويل من مصارف أخرى طردتهم لأنهم لا يمتلكون الضمانات لسداد القروض، لذا لجأوا إلى هذا المصرف تحديداً الذي كان يدرس المشاريع ويخاطر في الإقراض والمشاركة، ويقوم بعمليات التسويق ويساعد في إدارة التدفقات المالية وفي بيع المنتجات. فعلى سبيل المثال، كانت قروض (SVB) بضمانة الإيرادات المتوقعة، ونماذج تمويل أخرى تنطوي على مخاطر أكبر. وهذا النوع من المجازفة أدى إلى توسّع هذا البنك ليصبح كما هو عليه «مركز قوة» على حدّ تعبير جوناثان هيرشون الذي أدار علاقات عامة عالية التقنية على مدى 30 عاماً هناك. فمن زبائن المصارف هناك أكثر من 2500 شركة ناشئة كلّها بُنيت على أفكار تكنولوجية متطورة في مجالات متعدّدة، من البرمجة إلى الصحة والألعاب وعملة الكريبتو (المشفرة) وغيرها.

ولا ينحصر الأمر بالولايات المتحدة، إذ إن تأثيرات (SVB) تمتد إلى خارج حدودها، إذ كان هذا المصرف مرغوباً من شركات التكنولوجيا في الصين والدنمارك وألمانيا والهند وإسرائيل والسويد، ولديه فرع في المملكة المتحدة وبنك شقيق في الصين هو (SPD). هذا مع العلم ان اتفاقية الشراكة بين المصرفين (SVB) و (SPD) تتيح لأي زبون إنشاء شركة "أوف شور" عبرهما خلال أسبوع واحد فقط. ومن أبرز الشركات الصينية التي لديها ودائع في البنك الشقيق، هي: «BeiGene» التي تعتبر واحدة من أكبر شركات الأدوية المضادة للسرطان في البلاد.

هذا مع العلم ان البنك المذكور تأسس في عام 1983 في سانتا كلارا بولاية كاليفورنيا وكان يعمل لديه حتى لحظة اندلاع ازيمته أكثر من 8500 موظف على مستوى العالم، على الرغم من أن معظم عملياته في الولايات المتحدة، وقد وُلد في خضم ثورة التكنولوجيا الأمريكية ، وأصبح أحد أهم البنوك الأمريكية لسوق التكنولوجيا. وفي عام 2021 ، امتلك البنك حوالي 50٪ من جميع استثمارات رأس المال الاستثماري في الشركات الناشئة في كاليفورنيا ، أما في عام 2022 بلغ تقييمها أكثر من 44 ملياراً وموارد مالية تزيد عن 200 مليار دولار ، مما يجعله – كما ذكرنا سابقاً- سادس عشر أكبر بنك في الولايات المتحدة.

ومثله مثل البنوك الأخرى، استثمر (SVB) أيضاً الأموال المودعة من قبل العملاء في شراء الاسهم والسندات ، لكن التضخم الجامح في العام الماضي، 2022، أدى إلى زيادة أسعار الفائدة التي جعلت تلك الاستثمارات والاستثمارات بشكل عام في الشركات الناشئة التكنولوجية ، والتي بطبيعتها عرضة لخطر كبير من الفشل ، تفقد قيمتها. وهكذا انتقلت حصتها من 180 دولاراً في نهاية عام 2020 إلى نزوة 754 دولاراً في نهاية عام 2021 ثم انهارت إلى 200 دولار بعد بضعة أشهر.

ولمواجه كل تحديات انهيار (SVB) وعواقبه تدخلت السلطات الأميركية المعنية فاغلقت البنك المذكور، غير ان ذلك التدخل لم يكن سوى مجرد حقنة تهدئة، ذلك لان القلق بقي مسيطراً على المستثمرين وصنّاع القرار من تداعيات لاحقة، ربّما غير متوقّعة.

وما زاد من حجم الكارثة، هو أن انهيار هذه المؤسسات ترافق مع سحب كميات ضخمة من السيولة، الأمر الذي سيؤدي إلى تباطؤ في الاقتصاد، تتفاوت التوقعات في مدى تحوله إلى كساد واسع، لكنه سيسفر بالطبع عن ارتفاع معدلات البطالة.

فضلاً عن ذلك، يتخوف المحللون من أن تؤدي تصفية أصول هذا البنك إلى انهيار قيمة أصول المؤسسات الأخرى، وبالتالي تآكل في رساميلها، وفقدانها ثقة العملاء بملاءمتها، ما سيدخل الاقتصاد المعولم في حلقة مفرغة من الانهيارات.

في ضوء هذه الوقائع، أعلنت وكالة ضمان الودائع الفدرالية (FDIC) صباح الجمعة 11 اذار 2023، أنها وضعت يدها على بنك وادي السيليكون (SVB)، بعدما أغلقت السلطات المالية لولاية كاليفورنيا، تمهيداً لفرز أصوله وودائعه البالغة حوالي 209 مليارات دولار، وتصفية حساباته بطريقة تضمن عدم تقادم مفاعيل انهياره على مئات الشركات وآلاف المودعين في أميركا والعالم، والحد من الآثار السلبية على الأسواق المالية، التي تتعرض لضغوط متواصلة منذ أكثر من عام بسبب سياسة رفع سعر الفائدة أمريكياً لخفض معدلات التضخم.

وأوضحت الوكالة في حينه أن المقر الرئيسي لـ (SVB) وفروعه الثلاثة عشر ستفتح أبوابها يوم الإثنين (13 آذار) لتمنح صغار المودعين فرصة كاملة لسحب ودائعهم المضمونة والتي تصل إلى مبلغ 250 ألف

دولار لكل حساب، إلا أن تقارير إعلامية متعددة ذكرت أن حوالى 89 بالمئة من الودائع التي تبلغ قيمتها 175 مليار دولار غير مشمولة بالتأمين الفيدرالي، وأن البحث جار على أوسع نطاق لترتيب دمج المصرف المتعثر مع مصرف كبير لتوفير سيولة فورية للشركات المتأثرة، حتى لا يؤدي انهيار المصرف إلى منعطف سلبي يمتد إلى مؤسسات أخرى كما حصل مع مصرف "واشنطن مويتشويل" العقاري عام 2008، والذي أدى تعثره إلى انهيار السوق المصرفية والدخول في كساد كبير ومديد.

ومن المفيد الإشارة هنا الى تضاعف أثر الانهيار جراء قيام المودعين بعمليات سحب ضخمة من البنك المذطور، خصوصا أنه يحتفظ بأموال المودعين على هيئة سندات، فشكل ذلك ضربة قاضية له وهو الذي يعاني من مشاكل مالية في الأصل. والإجراء المتبع في حالات إفسار البنوك هو أن توضع أموال المودعين تحت سيطرة المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع. تعهدت المؤسسة بتغطية حسابات المودعين التي تصل إلى 250 ألف دولار كحد أقصى، لكنها لم تعط أي ضمانات لأصحاب الحسابات التي تتجاوز هذا الرقم بخصوص رد أموالهم من عدمه. ليكون بذلك مصير النسبة الأكبر من إجمالي المبلغ الذي يصل إلى 176 مليار دولار مجهولاً، وينتظر المودعون اليوم الذي تحدده المؤسسة الفيدرالية لإعادة فتح فروع البنك كي يتمكن المودعون من سحب مدخراتهم.

ولتكوين صورة افضل عن انهيار ومن ثم اعلان افلاس بنك وادي السيليكون (SVB)، لابد من التنكير هنا بمسارات ازمة هذا البنك وانفجارها. فمن المعروف ان هذه الأزمة بدأها البنك بإعلانه أنه يتطلع إلى جمع أكثر من 2 مليار دولار من رأس المال الإضافي. الإعلان الطموح كشف حقيقة أن البنك خسر 1.8 مليار دولار في عمليات بيع الأصول، أي خسارة ضخمة في بيع السندات التي يملكها البنك. جاء الرد سريعاً... فالإعلان المجرد أدى لحالة من الذعر لدى المستثمرين والمودعين مما أدى الى انهيار سهم البنك بنسبة 60% يوم الخميس 9 مارس/ آذار. ثم صُفّع البنك بانهيار إضافي بنفس القيمة، 60%، في تعاملات ما قبل السوق يوم الجمعة 3/10، الامر الذي دفع البنك والبورصة إلى وقف التداول على السهم، فبدأ هجوم الشركات والمودعين لسحب مدخراتهم.

بجانب صدمة الانهيار فإن مفاجأة الافلاس شكلت الصدمة الأكبر في المشهد. فلم يكن أداء (SVB) في السنوات العشرة الأخيرة سيئاً، أو يُنذر بأن البنك قد ينتهي بهذه الصورة المدوية والمأساوية، بخاصة مع تضاعف قيمة أصوله. ففي نهاية عام 2016 كانت أصول البنك تُقدر بـ 45 مليار دولار، وتضاعفت تبعاً لتصل في نهاية عام 2020 إلى 115 مليار دولار. تلك القيمة الضخمة زادت من ثقة الشركات الناشئة في البنك، فانهمرت الأموال المتدفقة عليه من الشركات التكنولوجية عالية الأداء. نتيجة لذلك اشترى البنك كميات ضخمة من السندات على مدار العام المنصرم، 2022، متبعاً بذلك نهج العديد من البنوك. واحتفظ (SVB) بكمية قليلة من الأصول في قبضة يده، أو في استثمارات قصيرة الأمد، ووضع النسبة العظمى في السندات طويلة الأجل كونها ذات العائد الأكبر.

زلزال الافلاس يعبر الى الجهة الثانية من الاطلسي... الى أوروبا وإن طال الزمن !!

ها قد وقعت الواقعة، فقد أعلن (SVB) عن عدم قدرته على الصمود، طالبا سيولة إضافية لمواجهة خسائره، علما ان أكبر أربعة مصارف أميركية خسرت 52 مليار دولار في البورصات يوم الخميس 3/9، وأعقبتها المصارف الآسيوية ثم الأوروبية. وهو ما فاجأ الأسواق المالية.

وكأحجار الدومينو بدأت أسواق العالم التآثر سريعاً بأزمة أكبر إفلاس مصرفي في الولايات المتحدة منذ الأزمة المالية عام 2008، خاصة مع الوزن النسبي لـ (SVB) المنهار الذي يصنف كما ذكرنا سابقاً على أنه المصرف الأميركي السادس عشر من حيث حجم الأصول والتي تجاوزت 209 مليارات دولار في نهاية 2022، مع حجم ودائع قيمتها 175.4 مليار دولار، إضافة إلى قوة البنك داخل قطاع التكنولوجيا الأميركي وتأثيره على شركات التقنية حول العالم. فقد هوت أسهم بنوك "دوتش" الألماني و"كريدت سويس" السويسري (وسنفرده له المزيد من الاهتمام لاحقاً) و"سوسيتيه جنرال" الفرنسي، فضلاً عن معظم نظيراتها الأميركية. ومن باريس، خسر "سوسيتيه جنرال" 4.49 في المئة، و"بي إن بي باريبا" 3.82 في المئة، و"كريدي أغريكول" 2.48 في المئة.

وفي أماكن أخرى من أوروبا، خسر "دويتشه بنك" الألماني 7.35 في المئة، و"باركليز" البريطاني 4.09 في المئة، و"يو بي إس" السويسري 4.53 في المئة.

أوروبا مذعورة... العدوى الأميركية تنتشر... وكوابيس أزمة 2008 تقض المضاجع!

أسهم مصرف كريدي سويس السويسري تنهوى

بعد إعلان إفلاس بنك وادي السليكون ها هي أوروبا تقف الآن أمام مشهد مخيف؛ أزمة "كريدي سويس" التي تعود إلى أكثر من سنة ولا ترتبط مباشرة بالأزمة المصرفية الأخيرة في الولايات المتحدة فقط، واحتمال تمدد الأزمة الأمريكية التي بدأت بمصرف وادي السليكون (SVB) إلى مصارف أوروبا المنخرطة في شراء السندات الأميركية. يأتي ذلك فيما بدأت أوروبا تشعر بموجة التضخم العالمية التي واجهتها الولايات المتحدة برفع أسعار الفائدة ما انعكس سلباً على قيمة اليورو، فضلاً عن ضيق صناعي ناتج من ارتفاع أسعار الطاقة وهروب المصانع نحو بلدان أخرى.

ها هي اذن المشاكل تتراكم في أوروبا. فبعد تلك التي واجهتها صناعاتها بسبب أزمة الطاقة الناتجة من انخراطها ضد روسيا في الحرب الأوكرانية، ها هي الآن تقف أمام خطر يهدد قطاعها المالي بالدخول في متاهة لا يعرف احد مداها. فالقطاع المصرفي الأوروبي على موعد مع أزمتين مختلفتين بعضهما عن بعض مضموناً، ويمكن أن تجتمعا لتصبح المصيبة أكبر. فالأسواق المالية هناك شعرت بالخطر القادم من أزمة (SVB) المنقلة من الولايات المتحدة إليها، ومن أزمة "كريدي سويس" الواقعة داخل البيت الأوروبي.

ويعدّ "كريدي سويس" من أكبر مصارف العالم. وهو ثاني أكبر مصرف في سويسرا، ويملك أصولاً بلغت قيمتها 574 مليار دولار في نهاية 2022. تشير بياناته المالية عن هذه الفترة إلى أنه تكبد خسائر بقيمة 7 مليارات دولار. التفسيرات تشير إلى أن المصرف تعرّض لضغط من الزبائن الذين عمدوا إلى سحب ودائعهم، وهذا أدّى إلى انخفاض كبير في الدخل المتأثري من أقسام الثروة وإدارة الأصول وإدارة الاستثمار. وأنت الإشارة الثانية من مكان آخر، من تصريح رئيس البنك الأهلي السعودي، عمّار الخضير الذي يمثّل الجهة التي تملك 10% من أسهم المصرف السويسري. كان الخضير واضحاً حين أشار إلى أن البنك الأهلي لن يشارك في عملية دعم رأس مال المصرف. سريعاً، انخفض سعر سهم المصرف بنسبة 30%، وامتدّ الذعر إلى الأسواق المالية الأوروبية حيث انخفضت أسعار أسهم مجموعة كبيرة من المصارف العاملة في أوروبا. ورغم أن "كريدي سويس" حصل على قرض من المصرف

المركزي السويسري بقيمة 54 مليار دولار، إلا أن السوق لم تقتنع بأنها خطوة تجعل المصرف السويسري ملاذاً آمناً باعتبار أن قرصاً كهذا قد يكون له انعكاس على السيولة، لكنه يحمل أولوية في السداد على غيره، ما يجعل أزمة المصرف مقلقة أكثر.

هبط سهم البنك السويسري، الذي يعتبره البعض العمود الفقري للعالم، إلى أدنى مستوى له على الإطلاق خلال تداولات بالبورصة السويسرية، بعد أن تراجع سعر السهم 9.05 بالمئة إلى 3.62 فرنكات سويسرية. وخسر سهم "كريدي سويس" نحو 56 بالمئة منذ مطلع العام الجاري، 2023.

وثمة ملاحظة اعتراضية هنا ولكنها ضرورية وتتمثل في واقعة ان فقدان الثقة في "كريدي سويس" تراكم على مدى السنوات الماضية وواجه مصاعب مالية كثيرة خلال الفترة الأخيرة، من أبرز مؤشراتهما تسجيله خسائر فادحة العام الماضي، 2022، بلغت نحو 8 مليارات دولار وتراجع حجم أصوله بنسبة 20% وسحب عملائه 132 مليار دولار في العام المذكور.

هذا مع العلم انه في عام 2020، كان هذا المصرف جزءاً من فضيحة أظهرتها تحقيقات توصلت إلى أن المصرف وظّف محققاً خاصاً للتجسس على مدير وحدة إدارة الثروات لديه، وقد نتج من هذه الفضيحة استقالة المدير التنفيذي للمصرف. وفي السنة الماضية، أدان القضاء السويسري "كريدي سويس" بتهمة الفشل في منع حصول عملية غسل أموال تكشف على وقع قضية أخرى، في ما اعتُبر أول محاكمة جنائية في ذلك البلد يخضع لها أحد المصارف الكبرى. والمشكلة الأكبر ظهرت عندما تعرّض المصرف المذكور لخسائر ائتمانية بعد إعطائه قروضاً لمؤسسة «غرينسيل» المالية التي توقفت عن الدفع بعد إصابتها بتعثر مالي، تبين أن سببه مشكلة كبرى في وحدة تقييم المخاطر في المصرف السويسري. كما أن انهيار شركة "أركيغوس" سبب للمصرف خسائر بقيمة 5.5 مليارات دولار⁸.

أما المشكلة الثانية التي تفرع أبواب القطاع المصرفي الأوروبي، التي لها ارتباط في موضوع دراستنا هنا هي تمدد أزمة (SVB) في الولايات المتحدة، إلى خارج القارة الأميركية. فبعدما اتضحت أسباب انهيار هذا المصرف، وتبين أن المشكلة بنوية، تسلّل الهلع إلى القطاع المالي الأوروبي. فالمشكلة مرتبطة مباشرة بالخسائر غير المحققة في قيمة الأصول المحمولة من قبل المصارف. وهذه الأصول هي السندات الأميركية التي تعدّ الأكثر أماناً حول العالم كما يقال. لكن القيمة السوقية لهذه الأصول انخفضت وبانت تمثل مشكلة للمصارف التي تحملها، ولا سيما أنها كانت تقترض أن هذه السندات قابلة للسيولة بشكل سريع ومن دون خسارة في القيمة، غير أن ما حصل مع مصرف (SVB) هو العكس، إذ تبين أنه مع ارتفاع أسعار الفائدة الأميركية، انخفضت قيمة هذه الأصول وباتت تسببها خسائر كبيرة على حامليها. فقد تحوّل هذا الاستثمار إلى أزمة عندما تهافت المودعون لدى (SVB) على سحب ودائعهم منه، ما أجبره على تسهيل السندات بالسعر السوقي لتغطية حاجته إلى السيولة. هكذا تحوّلت الخسائر غير المحققة إلى محققة. وهذه الظاهرة ليست حكرًا على مصرف «وادي السيليكون»، بل تمتدّ إلى مصارف أخرى في أميركا وأوروبا. ورغم أنه ليست هناك تقديرات عن حجم الخسائر غير المحققة في أوروبا بسبب الاستثمار في السندات الأميركية، إلا أنه في الولايات المتحدة تقدّر قيمة الخسائر بنحو 620 مليار دولار.

⁸ فتحت وزارة العدل الأميركية تحقيقاً في انهيار الصندوق الاستثماري "أركيغوس كابيتال مانجمنت Archegos Capital Management" لصاحبه بيل هوانغ الذي كان يدير من قبل صندوقاً للتحوط. وكان انهيار الصندوق في مارس (آذار) قد أدى إلى خسارة بنوك كبرى مثل: نومورا، وكريدي سويس، ومورغان ستانلي، ما يصل إلى 10 مليارات دولار.

ويرى العديد من الباحثين في الشأن المالي والنقدي ان الفكرة المهيمنة اليوم هي الخوف الكبير السائد في أوروبا من أن تتسبب أزمة "كريدي سويس" باهتزاز ثقة المودعين الأوروبيين بمصارف القارة الأوروبية، ما يؤدي إلى انكشاف هذه المصارف على خسائر السندات التي تحملها منذ فترة الفوائد المنخفضة. وفي هذه الحالة، قد يشهد القطاع المصرفي الأوروبي أزمة غير مسبوقه. وقد بدأ هذا التخوف بالفعل، إذ أخبر المصرف المركزي الأوروبي وزراء دول الاتحاد أن هناك عدداً من المصارف الأوروبية معرضة لهذه المخاطر بشكل كبير⁹.

وبشكل عام، يقف المصرف المركزي الأوروبي أمام معضلة كبرى اليوم. فمع الهلع الذي أصاب القطاع المالي بسبب أزمة مصرف (SVB) في الولايات المتحدة، أتت مشكلة "كريدي سويس" المتجددة، وهو ما يضع المصرف المركزي الأوروبي في موقع حرج. فهذا الأخير أيضاً يعاني من الصعوبات والمخاوف رغم محاولة وقف موجة التضخم التي تضرب القارة، ومخاطر حدوث ركود اقتصادي كان متوقفاً حتى قبل هذه الأزمة المصرفية المحتملة.

وفي محاولة لتهدئة مخاوف السوق، اعلنا البنك المركزي السويسري وهيئة الرقابة على السوق المالية السويسرية إنهما سيدعمان كريدي سويس بالسيولة المطلوبة إذا لزم الأمر.

وأضافا، أنه لا توجد مؤشرات حالياً على وجود مخاطر تهدد المؤسسات المالية السويسرية بسبب انهيار البنكين الأمريكيين (SVB) و (Signature Bridge Bank, N.A) مؤخراً.

ولكن مسار الاحداث الفعلي اتخذ منحى آخر. فقد قال مصدر مطلع إن "كريدي سويس كروب" طلب من البنك المركزي في سويسرا وهيئة الرقابة على السوق المالية إصدار بيان يعلن فيه دعمه للبنك. ويذكر إن قرض البنك المركزي الذي يصل إلى 50 مليار فرنك سويسري (53,7 مليار دولار) "سيدعم (...)" الأعمال الأساسية والعملاء"، مضيفاً أن المصرف سيقدم أيضاً عروض إعادة شراء ديون بنحو ثلاثة مليارات دولار.

بنك يوبي إس يتلج "كريدي سويس" لإنقاذ القطاع المالي السويسري

لاحقا قالت السلطات السويسرية يوم الأحد 3/19، إن (بنك يو بي إس) سيتسحود على بنك كريدي سويس، في صفقة تجمع بين أكبر بنكين في سويسرا تهدف إلى احتواء أزمة عدم الثقة في القطاع المالي العالمي.

وتشمل الصفقة 100 مليار فرنك سويسري لتعزيز السيولة لبنك يو بي إس وكريدي سويس.

و قال البنك المركزي السويسري معلقاً على الصفقة، "مع استيلاء يو بي إس على كريدي سويس، تم تأمين الحل لتوفير الاستقرار المالي وحماية الاقتصاد السويسري في هذا الوضع الاستثنائي".

وبموجب الصفقة سيحصل كلا البنكين على قرض للمساعدة في السيولة يصل إلى 110 مليار دولار.

⁹ لمزيد من التفاصيل قارن: ماهر سلامة، أوروبا مذعورة: العدوى الأميركية ومتلازمة «كريدي سويس»، "الأخبار" اللبنانية، عدد الإثنين 20 آذار 2023

وقالت الحكومة الفيدرالية إنه من أجل تقليل أي مخاطر على يو بي أس، فإنها ستمنح ضمانا ضد الخسائر المحتملة بقيمة 9.6 مليار دولار.

وبذلك ينضم كريدي سويس إلى بنكين أمريكيين - هما (SVB) و (Signature Bridge Bank, N.A) - انهارا على مدار شهر اذار 2023، ما يثير الشكوك في قوة القطاع المصرفي.

ويُعد "كريدي سويس" واحدا من 30 بنكا على مستوى العالم أكبر من أن تسقط نظرا للأهمية البالغة التي تتمتع بها في النظام المصرفي.

ورغم تقديم حزمة دعم عاجلة بقيمة 54 مليار دولار من البنك الوطني السويسري لحل أزمة كريدي سويس فإنها على ما يبدو لم تكن كافية لطمأنة الأسواق، مما أدى إلى تراجع سهم البنك السويسري بحوالي 24 في المئة علاوة على عمليات بيع مكثف للسهم في الأسواق الأوروبية.

ولابد من الإشارة الى ان هذه الصفقة تعتبر من العيار الثقيل من جانب السلطات السويسرية للحيلولة دون سقوط "كريدي سويس".

ويرى العديد من الخبراء في الشأن المالي ان هذه الصفقة ليست "إجراء اختياريًا. إنه إجراء عاجل لابد من اتخاذه لاستعادة الاستقرار المالي وبدونه قد ينتهي الأمر بـ "كريدي سويس" إلى الانهيار حيث يواجه المزيد من الصعوبات في القيام بالأنشطة المصرفية"، وهو ما حصل بالفعل.

ولابد من التذكير هنا بأن أي صفقة يتم التوصل إليها قد ينتج عنها إلغاء عدد كبير من الوظائف.

فمثلا في نهاية العام الماضي، 2022، وفقا لشبكة تلفزيون إس آر إف السويسرية، ألغى "كريدي سويس" 9000 وظيفة من إجمالي طاقم العمل الدولي البالغ عدده 50480 موظفا والطاقم المحلي الذي يُقدر عدده بحوالي 16700 موظفا. ومع كل هذا وقعت الواقعة، فقد انهار "كريدي سويس" وهو الانهيار التاريخي لثاني أكبر بنك في سويسرا والذي اثار الرعب مجددا في أسواق العالم، كما سجلت الأسهم الأوروبية، أسوأ أداء يومي منذ أكثر من عام .

هذا ومن المعروف ان "كريدي سويس" يعدّ العمود الفقري للعالم، كما أنه يصنف ضمن مجموعة بنوك نظام الاحتياطي الفيدرالي. ولهذا فان سقوطه "سيؤدي إلى تأثير الدومينو في القطاع المصرفي الأوروبي وحول العالم".

ومن الجدير بالذكر ان "كريدي سويس" يعد واحدا من 30 مصرفا على مستوى العالم تعد أكبر من أن تنهار، ما يجبره على تخصيص المزيد من السيولة النقدية لمواجهة أي أزمة. وسجل المصرف خسارة صافية مقدارها 7,3 مليارات فرنك سويسري (7,8 مليارات دولار) لسنة 2022 المالية وهي أسوأ خسارة سنوية منذ الأزمة المالية العالمية 2008. وزاد حجم خروج أموال العملاء من البنك في الربع الأخير إلى 110 مليارات فرنك سويسري (120 مليار دولار).

وخلال الأشهر الثلاثة المنتهية في كانون الاول/ديسمبر 2022، سجل البنك المذكور خسارة صافية قدرها 1.39 مليار فرنك سويسري (1.5 مليار دولار) بسبب خسائر في قسم الثروة الرئيسي والاستثمار المصرفي، ووصلت خسائر البنك في عام 2022 إلى 7.29 مليار فرنك، وهي الخسارة السنوية الثانية على التوالي .

وبلغ إجمالي التدفقات الخارجة للعملاء في الربع الرابع من العام الماضي 110.5 مليار فرنك، وأوضح البنك انه اتخذ تدابير شاملة لزيادة مشاركة عملائه واستعادة الودائع وكذلك الأصول الخاضعة للإدارة .

ولابد من الإشارة هنا الى انه ووفقا لتقارير فإن هناك 3 مؤسسات عربية ضمن أكبر المستثمرين في البنك السويسري، اثنتين منهما من السعودية والثالثة قطرية. وبلغت الخسائر السوقية غير المحققة للمؤسسات العربية الثلاث ما يصل إلى 7.5 مليار فرنك سويسري (8 مليارات دولار).

وإذا بحثنا بالاسباب الفعلية، فقد رفعت المصارف المركزية حول العالم بشكل كبير تكاليف الاقتراض خلال العام الماضي، 2022، في محاولة لكبح وتيرة ارتفاع الأسعار الإجمالي أو التضخم.

وقد أضرت هذه التحركات بقيمة المحافظ الكبيرة من السندات التي اشترتها المصارف عندما كانت أسعار الفائدة منخفضة، وهو تغيير ساهم في انهيار (SVB)، وأثار تساؤلات حول ما إذا كانت الشركات الأخرى تواجه وضعاً مماثلاً.

من ناحية أخرى، شهدت مصارف محلية مثل "فيرست ريبابلك" و"سيغنتشر بنك" المزيد من الاضطرابات مع انخفاض أسهم كل منهما 23 في المئة .

ما زاد من فداحة المشهد هو إعلان الشركة الأم لمصرف "سيلفرغيت" العاملة في العملات المشفرة، يوم الأربعاء 8 اذار، أنه ستجرى تصفية المؤسسة، وهو ما أعطى انطباعاً لدى الكثيرين بأن الأسواق الأميركية مقبلة على حالات إفلاس وانهيارات حادة، قد تتطور لاحقاً لأزمة اقتصادية ومالية شاملة خاصة مع الرسائل الخطيرة التي بعث بها رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، جيروم باول، منتصف الأسبوع الماضي وتعلق بزيادة سعر الفائدة على الدولار بدرجة أكبر مع استمرار ارتفاع معدل التضخم وصعوبة تراجعه إلى الرقم المستهدف وهو 2% في الوقت القريب.

الاسواق الامريكية تحبس انفاسها... واوربا تحصي ضحاياها بانتظار الاسوء !

نعود الى بنك وادي السيليكون (SVB). فقد كشفت السرعة الهائلة لانهيار (SVB) مجدداً محدودية الثقة العامة بالقطاع المصرفي بعد أزمة 2008، كما تبين أن الثقة هي العامل الأهم في هذا القطاع، لأن الإجراءات التي اتخذها المصرف كانت كافية للاستمرار استناداً إلى أكثر من مصدر، وأقنعت مؤسسة مودي للائتمان (Moody's Investors Service) ¹⁰ بخفض التصنيف جزءاً من درجة فقط، لكنها لم تكن كافية لإعادة الثقة.. فانهار المصرف في أقل من 48 ساعة.

هزّ "الإفلاس المفاجئ" لبنك سيليكون فالي (SVB)، القطاع المصرفي الأميركي الذي خسرت القيمة السوقية لأسهمه أكثر من 100 مليار دولار خلال 48 ساعة فقط، كما خسرت البنوك الأوروبية 50 مليار دولار أخرى في قيمة أسهمها، وامتدت الخسائر إلى بريطانيا والصين وألمانيا وغيرها من الدول.

¹⁰ مؤسسة مودي (بالإنجليزية: Moody's Corporation) هي شركة قابضة، أسسها جون مودي في عام 1909، وتملك خدمة مودي للمستثمرين (Moody's Investors Service) والتي تقوم بالأبحاث الاقتصادية والتحليلات المالية وتقييم مؤسسات خاصة وحكومية من حيث القوة المالية والائتمانية. وتسيطر مؤسسة مودي على ما يقارب 40% من سوق تقييم القدرة الائتمانية في العالم. لمزيد من التفاصيل قارن: [/https://ar.wikipedia.org/wiki](https://ar.wikipedia.org/wiki)

وربما يخلق الإفلاس الجديد أزمة كبرى في صناعة التمويل والمصارف الأميركية، خاصة وأن مبررات إفلاس (SVB) لا تزال قائمة وتتمثل في مواصلة الاحتياطي الفيدرالي سياسة التشديد النقدي ورفع سعر الفائدة على الدولار، وهو ما يرهق البنوك وعملاءها المقترضين من الشركات وغيرها، ويدفعها نحو التخلص من أصولها المالية واستثماراتها في سندات الخزنة حتى ولو بالخسارة لتغطية احتياجات المودعين، وهنا تكمن الخطورة.

هذه اللوحة، بتعقيدها، هي حلقة تعبر عن عولمة الحياة الاقتصادية عموما والعلاقات المالية على وجه الخصوص، وبالتالي عن الارتباط الوثيق بين المؤسسات الماليّة في السوق الأمريكيّة، وبين تلك المؤسسات نفسها مع بورصات العالم.

وثمة ملاحظة مهمة يجب الاشارة اليها هنا وتتمثل بالتوزيع غير العادل لأعباء الأزمة. فالخطط والإجراءات التي اعتمدها الولايات المتحدة وبقية الدول اتخذت طابعا طبقيًا واضحًا، وتهدف بالأساس الى إنقاذ المصارف ومؤسسات المضاربة وأسواق المال عموما، وهي كلها مؤسسات رأسمالية الطابع وتهيمن عليها الاحتكارات المتعدية الجنسية ورأس المال المالي العالمي. في حين ان هناك قطاعات واسعة من المواطنين المتضررين لا يحضون بمثل هذا المستوى من الرعاية اللازمة رغم ان الأزمة تطحنهم طحنا ويعانون من انخفاض المداخل وتدنيتها. ان الإجراءات التي اتخذت تبدو كما لو ان الأزمة المالية الراهنة هي أزمة أصحاب رؤوس الأموال، من مالكي المصارف المالية وشركات التأمين في الدرجة الأولى وأصحاب الحصص الكبرى في مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى الذين " يحتاجون " الى الدعم والإنقاذ!!

خلاصة القول: ما ينبغي التأكيد عليه ان الأزمة المالية الاخيرة (ازمة بنك وادي السيليكون ليست مفاجئة ولا بنت لحظتها كما يروج البعض، بل تمثل لحظة اختتام التناقضات المتفاقمة التي كانت تعمل في القطاع المالي والاقتصاد عموما منذ عدة سنوات. كما انها ازمة مركبة. وبهذا المعنى فهي بنيوية وتتمظهر مرة في الحقل المالي ومرة في حقل الانتاج وهكذا.

وبين العديد من التجارب الملموسة ان العوامل المفجرة لأزمة القطاع المالي تتركز بشكل رئيسي في المضاربات التي تتخذ شكل فقاعات مالية في قطاعات مختلفة.

أزمة بنك ام ازمة نظام ؟

محاولة في فهم جذور الازمة والانهيار

تقتضي الضرورة المنهجية انه وقبل الاجابة على السؤال اعلاه، وهو السؤال الاستراتيجي، ان نتوقف عند الاسباب المباشرة لانهيار بنك وادي السيليكون.

الأسباب المباشرة لانهيار بنك وادي السيليكون (SVB)

من الناحية الشكلية يمكن ارجاع انهيار (SVB) إلى عدة عوامل مباشرة من بينها واهمها ما يلي:

- تركز الأصول في سندات حكومية طويلة الأجل "أعلى من سنة إلى 30 سنة"، وهو ما عرض البنك لما يعرف باسم مخاطر سعر الفائدة، حيث انخفضت وبقوة قيمة محفظة السندات نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة بقوة خلال عام 2022 مما أجبر البنك المذكور على بيع جزء من هذه السندات بخسارة لكي يتمكن من تمويل طلبات بعض المودعين، وهو ما أثار أثار مخاوف باقي المودعين من وجود أزمة سيولة خاصة مع إعلان البنك نيته زيادة رأس المال عن طريق طرح أسهم جديدة. ولابد من التذكير هنا إن واشنطن حاولت منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا كبح جماح التضخم، مستعينة ببعض الأدوات النقدية التقليدية من بينها رفع معدلات الفائدة بشكل متواتر ولعدة مرات، ما أدى إلى تعثر الكثير من المؤسسات المصرفية، وينطبق هذا أيضا على (SVB).

ولابد من الإشارة هنا الى ان البنك المذكور لم يتوقع أن قرارات "الفيدرالي الأمريكي" سوف تترد عليه بهذه الصورة. فنتيجة قرارات رفع معدلات الفائدة المتعاقبة التي اعتاد ان يصدرها "الفيدرالي الأمريكي" لكبح جماح التضخم بات الاستثمار غير مربح بشكل جيد، فجفت مصادر تمويل الشركات الناشئة والتكنولوجية. بالتالي بدأ عديد من عملاء البنك من الأفراد والشركات سحب أموالهم لتمويل مشاريعهم الخاصة وتعويض نقص التمويل الخارجي. ما اضطر البنك إلى بيع بعض أصوله من السندات. غير ان هذه الخطوة تصادفت مع طرح الفيدرالي الأمريكي لسندات بعائد أعلى، فأصبحت قيمة سندات بنك وادي السيليكون غير مجزية على الإطلاق.

- اهتمام (SVB) بتركيز جزء كبير من الودائع في صورة "ودائع تحت الطلب"، لخدمة شركات التكنولوجيا الناشئة والتي كانت في أمس الحاجة لسيولة نتيجة صعوبة الحصول علي تمويل من مصادر أخرى في ظل تشديد السياسة النقدية وارتفاع تكاليف التمويل، وهو ما أدى إلى سحب جزء كبير من هذه الودائع خلال العام.

خلال جائحة فيروس كورونا، شهد قطاع التكنولوجيا فترة من النمو. كان البنك قد اشترى سندات الخزنة الأمريكية طويلة الأجل، بالاستفادة من الزيادة في الودائع في عام 2021. ولكن قيمة هذه السندات انخفضت مع ارتفاع أسعار الفائدة خلال ارتفاع معدلات التضخم خلال الفترة 2021-2023. ولتعويض خسائره، فقد أعلن (SVB) في 8 مارس أنه باع استثمارات بقيمة 21 مليار دولار أمريكي، واقترض 15 مليار دولار أمريكي، وسيقوم ببيع طارئ لأسهمه لجمع 2.25 مليار دولار أمريكي. تسبب هذا الإعلان في حدوث ما يطلق عليه bank run حيث سحب العملاء أموالاً بلغ مجموعها 42 مليار دولار أمريكي في اليوم التالي.

ولمزيد من التفاصيل الضرورية لفهم الانهيار وأسبابه، لابد من الإشارة هنا الى ان ودايع بنك وادي السيليكون (SVB) زادت من 62 مليار دولار في مارس 2020 إلى 124 مليار دولار في مارس 2021، مستفيداً من تأثير جائحة كورونا COVID-19 على العلوم والتكنولوجيا. جرى استثمار معظم هذه الودائع في سندات الخزنة طويلة الأجل حيث سعى البنك إلى تحقيق عائد أعلى على الاستثمار مما كان متاحاً على السندات قصيرة الأجل. انخفضت قيمة السندات طويلة الأجل مع ارتفاع أسعار الفائدة خلال زيادة التضخم في 2021-2023 وأصبحت أقل جاذبية كاستثمارات. وهكذا فإنه في 31 ديسمبر 2022، كان لدى البنك المذكور خسائر غير محققة في المحاسبة على أساس السوق تجاوزت 15 مليار دولار للأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

في الوقت نفسه، سحبت الشركات الناشئة الودائع من (SVB) لتمويل عملياتها حيث أصبح من الصعب الحصول على تمويل خاص، لجمع الأموال اللازمة لتمويل عمليات السحب، وهنا باع البنك جميع الأوراق المالية المتاحة للبيع، محققاً خسارة قدرها 1.8 مليار دولار. وفي حينه وُجّه انتقاد للبنك بسبب توقيت إعلانه بعد فترة وجيزة من بدء بنك Silvergate، الذي يلبي احتياجات مستخدمي العملات المشفرة، في إنهاء عملياته.

وفي هذا الصدد اشارت مجلة الإيكونوميست (The Economist)، الى ان سعر سهم بنك (SVB) انخفض بنسبة 60% يوم الأربعاء 3/8 ثم 70% الجمعة 3/10، وفشلت كل مناقشات إدارته للعملاء بدعوه، وأخيرا تم الإعلان عن وقف التداول في أسهمه وحجز ودائع عملائه، مما يعني اشعاراً بالإعلان عن انهياره وافلاسه.

وحسب المجلة المذكورة ، فان سبب الأزمة التي تعرض لها بنك SVB وهي أكبر عملية انهيار لبنك أمريكي منذ أزمة 2008، يرجع إلى أن ودائعه تضاعفت أكثر من 4 مرات خلال 4 سنوات (من 44 مليار دولار في 2017 إلى 189 ملياراً في نهاية 2021)، فيما نمت قروضه التي يقدمها للشركات الناشئة من 23 مليار دولار إلى 66 ملياراً.

و نظرا لأن البنوك تجني الأرباح من الفارق بين سعر الفائدة الذي تدفعه على الودائع والسعر الذي يدفعه المقترضون فإن وجود قاعدة ودائع أكبر بكثير من دفتر القروض يمثل مشكلة يقتضي حلها حصول (SVB) على أصول أخرى تحمل فائدة، لذلك نجد البنك قد استثمر بنهاية 2021 مبلغ 128 مليار دولار، معظمها في سندات الرهن العقاري وسندات الخزانة بأسعار مرتفعة (أسعار الذروة).

غير انه ومع ترسخ التضخم ارتفعت أسعار الفائدة وانخفضت أسعار السندات، مما ترك (SVB) مكشوفاً بشكل فريد، وخفض العملاء ودائعهم من 189 مليار دولار في نهاية عام 2021 إلى 173 ملياراً في نهاية عام 2022.

ولمواجهة هذه التطورات اضطر البنك المذكور إلى بيع محفظته من السندات السائلة بالكامل بأسعار أقل مما كانت عليه، متكبداً كما اشرنا سابقاً، خسائر بلغت نحو 1.8 مليار دولار تركت فجوة حاول سدها بزيادة رأس المال، لكنه لم يفلح.

وفي التفاصيل الأخرى ايضاً، كان (SVB) قد قام بشراء سندات مدعومة بالرهن العقاري بقيمة 80 مليار دولار مطلع عام 2022. هذه السندات كانت تعطي فائدة ثابتة قدرها 1.5% وهو ما كان يعتبر رقماً مذهباً في ذلك الوقت في ظل انخفاض قيمة الفائدة دون 1% في الولايات المتحدة الأمريكية.

غير ان الرياح كانت تسير بما لا تشتهي السفن، ففي شباط 2022 اندلعت "العملية الخاصة" الروسية في اوكرانيا و كان من اثارها ارتفاع أسرع من المتوقع في معدلات التضخم ليخرج "الفيدرالي الأمريكي" (البنك المركزي) ليعلن عن رفع أسعار الفائدة لمواجهة موجات التضخم. لم تتم هذه الخطوة مرة واحدة خلال 2022 بل 7 مرات لتصل مع نهاية العام المذكور إلى 4.5%.

ادى رفع "الفيدرالي الأمريكي" لمعدلات الفائدة الى دفع المستثمرين لسحب استثماراتهم وشراء أدونات الخزانة الأمريكية لأنها أكثر الاستثمارات أماناً. وإذا تعثرت الحكومة الأمريكية في أسوأ الحالات ستطبع الدولار وتسلمك إياه لهذا أنت تضمن استثمارك بنسبة 100%.

أثرت هذه الخطوة على (SVB) من جهتين.

فمن جهة انخفضت قيمة الاستثمارات التي يتم ضخها في البنك، أي انخفضت إيراداته. ومن جهة أخرى قام مستثمرون بسحب استثماراتهم من أجل توجيهها لأذونات الخزينة الأمريكية تحت ما يُعرف بالتدفقات النقدية (Bank Run) وهو قيام عدد كبير من عملاء البنك أو مؤسسة مالية أخرى بسحب ودائعهم في وقت واحد بسبب مخاوف تتعلق بقدرة البنك على الوفاء بالالتزامات المالية. وكلما زاد عدد الأشخاص الذين يسحبون أموالهم يزداد احتمال التخلف عن السداد، مما يدفع المزيد من الأشخاص إلى سحب ودائعهم، ما قد يصل إلى عجز البنك عن تغطية جميع عمليات السحب تلك.

ثاني ضربة تعرض لها (SVB) كانت علاقته بمنصة تداول العملات الرقمية FTX التي أفلست منذ 4 أشهر تقريباً.

كما ان الشركات الناشئة التي يمولها البنك تعرضت لأزمات مالية ومع عزوف المستثمرين عن ضخ الأموال فيها بشكل مباشر أدى الى تفاقم الأمور، البعض منها طلب قروضاً من البنك.

مع كل ذلك لا تنسى أن البنك كان في موقف سيء لأنه ومع ارتفاع الفائدة من قبل "الفيديريالي الأمريكي" بات مضطراً لرفع الفائدة على الحلول التي يقدمها والتي لا تقدم جميعها فوائد ثابتة بل أغلبها ذات عائد متغير.

تجمع كل هذه العوامل في وقت واحد جعلت (SVB) يعاني من أزمة سيولة بسيطة. وهو أمر يحدث في كل البنوك وفي كل مكان في العالم. وكما قلنا سابقاً، فإنه ولحل هذه المشكلة قام البنك ببيع سندات بقيمة 21 مليار دولار بخسارة من أجل توفير سيولة نقدية لسداد احتياجات عملائه. هذه العملية خسرت فيها 1.8 مليار دولار ولكنه وفر السيولة المالية التي كان يحتاجها.

لتعويض هذه الخسائر قام البنك بطرح أسهم بـ 2.2 مليار دولار ولكن الأزمة الناجمة عن هذه العملية فشلت ولم يتمكن (SVB) من الحصول على التمويل الذي كان يخطط له، فوُجعت الواقعة وانهار البنك.

ومع استمرار ضغوط السيولة الناجمة عن عمليات سحب الودائع، توصل السوق إلى استنتاج مفاده أنه لن يمرّ وقت طويل قبل أن تصبح تصفية هذه السندات ضرورية، ما أدّى إلى الاعتراف في بيانات الأرباح والخسائر بالخسارة الإضافية البالغة 15 مليار دولار، مقابل 16 مليار دولار قيمة رأس مال الأسهم العادية. والباقي، كما يُقال، هو للتاريخ.

هنا تدخلت الإدارة الأمريكية عبر سلطات ولاية كاليفورنيا لإنقاذ الموقف حيث أوقفت كل عمليات (SVB) كما باتت هي المسؤولة عن إدارة البنك وإعادة الأموال إلى المستثمرين.

ومع ذلك...فإن الحاجة ملحة لفهم جذور الانهيار ذاته وليس اشكال تمظهره، وهو ما سنقوم به بعد قليل.

ان التحقيب الصحيح للآزمة يجب ان يردها لأسبابها الرئيسية (اي لما حصل في حقل الانتاج) وليس فقط لتمظهراتها في حقل النقد. لذلك يمكن القول ان من أسباب الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية كان يتمثل في عدم استقرار الوضع الاقتصادي واستمرار آثار أزمة 2008 ثم جاءت جائحة كورونا وأخيراً الحرب الروسية الأوكرانية وما رافقها من تداعيات سلبية من بينها التضخم الجامح وأثاره المدمرة، وتفاقم

البطالة وضعف القوة الشرائية وتعاضم المشاكل الاجتماعية. هذا مع العلم ان الحرب الروسية – الاوكرانية وانخراط الولايات المتحدة ودول الناتو فيها ما هي إلا احدى الوسائل للتغلب على اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض الذي تعيشه البلدان الرأسمالية منذ زمن طويل.

كان الماركسي الألماني (غروسمان) أول من لاحظ ذلك مبكراً عندما كتب في عشرينات القرن العشرين ما يلي: "إن التدمير والفاقد الناتج عن الحرب يعدان وسيلة للتخفيف من الانهيار القائم (للرأسمالية)، لخلق مساحة تنفس من أجل تراكم رأس المال... إن الحرب وتدمير قيمة رأس المال المرتبط بها يضعف انهيار (الرأسمالية) ويوفر بالضرورة حافزاً جديداً لتراكم رأس المال". وقد أوضح أنه برغم أن الحرب تسمح لبعض كبار الرأسماليين الأفراد بزيادة ممتلكاتهم بصورة هائلة، فإن أثرها على النظام ككل هو " تدمير القيمة" و " إبطاء التراكم"، وبالتالي لا يزداد الاستثمار أسرع من قوة العمل. وذلك في المقابل يوقف انخفاض معدل الربح.

من جانب اخر طرح تطور الأحداث ومسار الأزمة الراهنة وتفاعلاتها وارتداداتها جملة من الأسئلة الحارقة من بينها:

- لماذا حدث انهيار (SVB) في هذه الفترة بالتحديد؟ وما هي القوى المسؤولة عنه؟
- وكيف حصلت هذه الفوضى العارمة في قلعة الرأسمالية، أي في الولايات المتحدة؟
- هل أدخل انهيار هذا البنك الرأسمالية في مرحلة الانهيار، أم أن موجة الذعر التي ضربت الأسواق المالية اثر انهيار (SVB) لم تكن سوى مجرد "عاصفة استوائية" لن ترقى إلى مستوى الإعصار المدمر؟

- وهل تفلح الإجراءات التي اتخذتها السلطات المالية والنقدية في الولايات المتحدة الأمريكية في احتواء الموقف، أم ان الإفلاس بات قدراً محتوماً بالنسبة للعديد من المؤسسات المالية وغيرها؟

وبداية، لا بد من الإشارة هنا الى أنه لن يكون ممكناً تفسير هذه الأزمة، من خلال استخدام المقولات والمفاهيم والنظريات التقليدية، ذلك لأنها تركز، عموماً، على مظاهر الأزمات وأشكال تجلياتها وتهمل، بالمقابل، جوهر المشكلة أي العلاقات الناظمة للنسق الرأسمالي العالمي حيث التطور اللامتكافئ وعلاقات الهيمنة/ التبعية هي التي أنتجت تلك الأزمة، وغيرها من الأزمات العالمية.

إن إنتاج معرفة علمية صادقة عن تطور المشكلة المالية وانفجارها في أزمة وتأصيلها يستلزم النظر إليها في إطار سيرورات تراكم رأس المال في العالم الرأسمالي وما يعانیه من أزمات دورية وهيكلية بين حين وآخر، وليس كما يعتبرها البعض " أزمة ثقة"، " أزمة شفافية"، " أزمة شحة أموال" أو " أخطاء المدراء التنفيذيين"..... الخ، فهذه كلها مظهرات لما يجري في حقل الاقتصاد الفعلي.

وعليه فإن التحليل الصحيح والمثمر للازمة المالية/النقدية الراهنة ومقاربتها بشكل صحيح – كما هو الأمر بالنسبة لأية ظاهرة ملموسة أخرى – لا يمكن أن يكون إلا ملموساً، أي تحديد المرحلة التي يمر بها النظام الرأسمالي في صيرورته، أي ضرورة الكشف عن خصوصية أزمة الرأسمالية المعاصرة المشتعلة منذ أوائل السبعينات من القرن العشرين ولا تزال. وبالمقابل فإن الكشف عن خصوصية الأزمة المالية العالمية يستدعي ضرورة تأصيلها وتحديد أسبابها بشكل منهجي صحيح.

وانطلاقاً من ذلك، ورغم الاتفاق على وجود أزمة يمرُّ بها الاقتصاد الرأسمالي العالمي راهنا إلا أن الخاصية المميزة في هذا المجال هي الاختلاف الجذري في تفسير أسبابها وتحديد الحقل الذي تندلع فيه ضمن عملية إعادة الإنتاج الرأسمالية، ولهذا نلاحظ تنوع المقاربات التي تتطلب التوقف عندها. وقبل الدخول في التفاصيل لابد من الإشارة إلى نقطتين هامتين تفيدان في ترصين التحليل¹¹.

الأولى وتتعلق بضرورة التمييز بين ما جرى من تحولات في الرأسمالية الكلاسيكية وفي الرأسمالية المعاصرة. فمن المعروف أن الرأسمالية المعاصرة شهدت حصول تغييرات جوهرية على آلية اشتغالها من خلال انفصال الحلقة المالية عن الحلقة الاقتصادية، فبدلاً من الملكية الخاصة العينية أصبح لدينا حقوق للملكية على شكل سندات وأسهم وغيرها من الأوراق المالية، وبدلاً من المكافئ النقدي لكل سلعة أو خدمة أصبح لدينا مكافئ نقدي متغير باستمرار لكل حق ملكية. إن هذا التطور الجديد على آلية اشتغال الرأسمالية قد قاد إلى توسع هائل في الأسواق المالية وتضخم ظاهرة ما يسمى بالرأسمال الوهمي على شكل حقوق ملكية في ملكيات غير موجودة أصلاً، أو أن قيمتها الفعلية أقل بكثير مما تثمن به في الأسواق المالية. واقع الحال هذا انعكس أيضاً على القطاع الائتماني الذي أصبح مضطراً لضمان حقوق الملكية بدلاً من الملكية، أي أنه يضمن حقوقاً في ملكيات غير موجودة بالفعل. ونظراً لطبيعة عمل أسواق المال القائمة أساساً على المضاربة، أو على التحليلات المالية غير القابلة للتأكيد أصلاً، وتأثرها المباشر بالعوامل غير الاقتصادية مثل العوامل السياسية والعوامل النفسية، فإنها قد تدفع إلى القمة مالكي رؤوس أموال على شكل حقوق ملكية، لكنها قد تهوي إلى الحضيض بهم أو بغيرهم. إن توقع الحصول السهل على الثروة دفع برؤوس الأموال للتوجه للاستثمار في أسواق المال بدلاً من أن تتوجه إلى القطاعات الاقتصادية (القطاعات المنتجة للسلع والخدمات) لتشتغل وفق معادلة: نقد - حقوق ملكية - نقد، بدلاً من المعادلة التقليدية المعروفة: نقد - سلعة أو خدمة - نقد. في الحالة الأولى يتم إنتاج ثروة وهمية على المستوى الكلي، لكن يتسبب في الركود الاقتصادي بحرمان القطاعات الاقتصادية من رؤوس الأموال الضرورية للاستثمار فيها، في حين أنه في الحالة الثانية يتم إنتاج ثروة حقيقية على شكل قوى إنتاج ومنتجات سلعية أو خدمية.

من جانب آخر، وهذا مهم جداً في تفسير بعض أسباب الأزمة المالية الراهنة المنذرة بحصول ركود عميم، ينبغي الإشارة إلى التغييرات الجوهرية التي حصلت في التركيب العضوي لرأس المال والتي أدت إلى تقلص الأسواق نتيجة تراجع القوة الشرائية الكلية المتاحة. لقد دخلت منظومات الإنتاج الحديثة (الأئمنة) جميع الفروع الاقتصادية المنتجة للسلع بدرجات مختلفة وهي في طريقها لتدخل الفروع المنتجة للخدمات. هذا يعني أن وسائل الإنتاج الحديثة لم تعد تتطلب قوة عمل كبيرة، وبالتالي فإن حصة الأجور بدأت تتناقص باستمرار بالمقارنة مع حصة الأرباح، الأمر الذي يجد تعبيره المباشر في تقلص الأسواق وتراجع القوة الشرائية الكلية المتاحة. في الرأسمالية التقليدية اكتشف ماركس أن كمية من العمل متزايدة باستمرار تنتج كمية من رأس المال (خيرات مادية وخدمية) متزايدة باستمرار، أي أن العلاقة بين زيادة العمل وزيادة رأس المال كانت علاقة طردية. هذا يعني بلغة أخرى أن نمو رأس المال كان يؤدي موضوعياً إلى نمو الطبقة العاملة، وبالتالي نمو التشغيل. في الرأسمالية المعاصرة حل قانون آخر هو أيضاً من اكتشاف ماركس والذي يعني أن كمية متناقصة باستمرار من العمل أصبحت تنتج كمية متزايدة من رأس المال (خيرات مادية وخدمية) من جراء تطور العلوم والفنون والتكنولوجيا. في الرأسمالية

¹¹ لمزيد من التفاصيل قارن: منير الحمش، السياسات الاقتصادية الكلية في ظل الأزمة العالمية الراهنة، "بحوث اقتصادية عربية" ...، مصدر سبق ذكره.

التقليدية كان مفهوم التشغيل الكامل يعني وجود نسبة معينة من قوة العمل في وضعية العاطلة عن العمل، وذلك من اجل تنظيم دوران اليد العاملة والمحافظة على الأجور ضمن مستويات معينة مرغوبة من رأس المال، أما في الرأسمالية المعاصرة فقد أصبحنا أمام ظاهرة الفيض السكاني المطلق، أي أصبح هناك جزء من السكان لم يعد ضرورياً لتشغيل رأس المال. وعندما يصبح جزءاً من السكان فائضاً عن حاجة رأس المال من الزاوية التشغيلية، فإنه يفقد حصته من الأجور. هذا يعني أن جزءاً من السوق الحقيقية قد تقلص بتقلص القوة الشرائية العائدة إلى الأجور، مما دفع رؤوس الأموال للتوجه إلى الأسواق المالية بدلاً من الاقتصاد الحقيقي، متسببة بنمو هائل في الرأسمال الوهمي على حساب رأس المال الحقيقي.

لقد كان من المتوقع أن تحل الرأسمالية المعاصرة هذه الإشكالية البنوية عن طريق تطوير البلدان النامية وبالتالي توسيع السوق عالمياً، غير أن الذي حصل بالفعل هو أن أغرقت هذه الدول بالديون متسببة بمزيد من الإفكار، بحيث هنا أيضاً تقلص السوق بدلاً من أن يتوسع. هذا مع العلم أنه وحسب مؤسسة "فيتش" للتصنيف الائتماني فإن من المتوقع أن ترتفع تكلفة خدمة الدين العام في الدول النامية والفقيرة ليصل حجم مدفوعاتها في عام 2022 إلى 860 مليار دولار¹². على المستوى الاقتصادي، برهنت الليبرالية الجديدة كما سابقتها التقليدية بأنها غير قادرة على تحقيق التوازن في الاقتصاد الكلي، وبدلاً من أن تتوزع الموارد المالية على القطاعات الاقتصادية المختلفة بصورة متوازنة، توجهت إلى الأسواق المالية لتدور فيها منتجة كما سبق وذكرنا ثروة وهمية، وبالتالي حرمان القطاعات الاقتصادية من إنتاج الثروة الحقيقية. كان من نتيجة ذلك أن أخذ النمو الاقتصادي يتباطأ في مختلف الاقتصادات المتقدمة، بل دخل بعضها في مرحلة الركود، وفي اقتصاديات بعض الدول النامية الموجهة نحو التصدير.

خلف الانهيار المالي ترسم أزمة في الاقتصاد الحقيقي مقاربات الأزمة

"ينبغي النظر إلى أزمات السوق العالمية على أنها جمع فعلي وتسوية قسرية لكل تناقضات الاقتصاد البرجوازي" - ماركس

لا يكفي لفت الانتباه إلى الانهيار المالي على أهمية ذلك، فخلفه، ترسم أزمة في الاقتصاد الحقيقي، لأن الانحراف المالي نفسه، سيؤدي إلى عاجلاً أم آجلاً، إلى شلل النمو والبنية الإنتاجية؛ فالحلول المقدمّة للأزمة المالية، لا يمكن إلا أن تؤدي إلى أزمة في الاقتصاد الحقيقي. أو بكلام آخر، إلى ركود نسبي في الإنتاج، مع ما سيتسبب به ذلك من تراجع مداخيل العمال وارتفاع في معدلات البطالة، والمزيد من الهشاشة الاجتماعية وتعميق الفقر. بات اليوم الكلام عن انهيار لا عن نمو، فخلف هذه الأزمة، تتبلور بدورها الأزمة البنوية النظامية للرأسمالية. وثمة العديد من المقاربات هنا يمكن حصرها في المقاربتين التاليين:

¹² لمزيد من التفاصيل قارن: مدحت نافع، توقعات أزمة الديون في الاقتصادات النامية والناشئة عام 2022. متاح على الانترنت على الرابط التالي: <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/6966/%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D9%81%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%A6%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2022>

المقاربة الأولى: التركيز على النتائج وتجنب البحث عن الأسباب

تنشغل هذه المقاربة، بتنوع تجلياتها، بالتطورات الحاصلة في طور التبادل وأساساً مجال التداول (النقود) معتبرة ان الأزمة الراهنة (وغيرها من الازمات) ناجمة مثلاً عن اختلال التناسب بين العرض والطلب النقدي. مشكلة هذه المقاربة أنها تهمل الطور الأساسي – طور الإنتاج – وما يعتمل فيه من عمليات وتناقضات ناجمة عن أشكال الملكية الاستغلالية الرأسمالية رغم أن العلاقة الإنتاجية في هذا الطور، هي العلاقة الأساسية، الأولية، التي تقرر بقية العلاقات في الأطوار التالية، والتي تعتبر علاقات مشتقة من العلاقة الأساسية. ولهذا يمكن القول أن العلاقات النقدية وبالرغم من كونها أداة من أدوات السيطرة في الاقتصادات السلعية الرأسمالية، فهي ليست في النهاية سوى انعكاس لما يتم في هيكل الإنتاج، وفي مجال العلاقات بين القوى المنتجة أثناء العملية الإنتاجية.

ضمن هذه المقاربة وعند المباشرة في تحديد جذور الأزمة المالية تتنوع الاتجاهات:

فهنالك من يرى ان الأزمة المالية عادة ما تنجم عن " أدوات الضبط " المستخدمة وضعف الرقابة الحكومية على المصارف والمؤسسات المالية عموماً، وان التغلب على تلك الأزمة يكمن في إزالة هذه الأدوات.

وعادة ما نرى هذا التفسير سائداً في تحليلات ومقاربات المؤسسات المالية وبعض المحللين الماليين، وهي التحليلات التي تنشغل، في العادة، بمظاهر الأشياء وتتجنب الغوص في عمق المشكلات.

لنتابع هذه المقاربة الى نهايتها.

هذه المقاربة تفسر الأزمة إذن من خلال تمظهراتها. ويبدو الأمر هنا كما لو ان ما حدث ناجم عن مجرد " أخطاء شخصية " أو " ممارسات غير صحيحة للمدراء التنفيذيين الجشعين في المصارف " أو " أخطاء ارتكبتها الاحتياطي الفيدراليّ ومصارف مركزية أخرى " أو " فشل المصارف المركزية في «تنظيم» البنوك وبيوت الاستثمار " .. الخ.

ودون التقليل من الأدوار التي لعبها المدراء الكبار والخلل في أدوات الضبط والمراقبة المصرفية، وما ذُكر من أسباب إضافية، إلا ان نقطة ضعف هذه المدخل تكمن في أنه يركز البحث عن " أكباش فداء " ممثلين بالأشخاص المسؤولين أو المصارف بدلا من طرح الأسئلة حول النظام الرأسمالي ذاته وآلياته التي أتاحت المجال واسعا لهؤلاء الأفراد ولهذه المؤسسات لتحقيق القانون الاقتصادي للرأسمالية (تحقيق أقصى الأرباح) دون إعاة الاعتبار لقضايا وتداعيات أخرى ولا من يتحمل عواقب ذلك.

عندما تجري الإشارة الى هذه النقطة فان هناك بالتأكيد المرتبات الفلكية التي كان يحصل عليها كبار المديرين التنفيذيين في البنوك الاستثمارية وشركات الرهن العقاري الأميركية في قلب الأزمة. فمثلا في العودة الى ازمة 2008 نلاحظ ان المدير في بنك (بيير ستيرنز " حصل على (33.9) مليون دولار كمرتب وخيار أسهم. أما في بنك (LEHMAN BROTHERS) الذي افلس أيضا فقد كان المرتب (34) مليون دولار، وفي "غولدمان ساكس" وصل المرتب إلى (70.3) مليون دولار!

ولكن وحتى نضع الأمور في سياقها الصحيح، لا بد من الإشارة الى تلك المرتبات الفلكية للإدارات العليا لم تكن سوى عرض جانبي للأزمة. ففي السياق الأوسع تعود الأزمة، في هذا المجال، أساساً إلى مسارين رئيسيين هما:

ظهور وصعود الريغانية. ابتدأ الرئيس الأميركي الراحل (رونالد ريغان) فترة حكمه بتطبيق سياسات تحرير الأسواق عموماً، بما فيها أسواق المال من أي ضوابط ارتباطاً بأيدولوجيا الليبرالية الجديدة التي اعتمدها هو ورئيسة وزراء بريطانيا آنذاك (مارغريت تاتشر)، حيث شاع في أواخر السبعينات مصطلحاً (الريغانية) و (التانشرية) كنماذج لليبرالية الجديدة باعتبارها عقيدة يحتمي تحت راياتها دعاة تحرير الأسواق والعودة الى " الأصول " .

ثمة ضرورة هنا لبعض التفاصيل هنا للإحاطة بحيثيات هذا التحول وأثاره.

وإذا كان المجال لا يسمح باستعراض تاريخي طويل، فإننا نبدأ من مطلع السبعينات من القرن العشرين، حين ظهرت أزمة " الركود التضخمي " بعد فترة الازدهار التي مرَّ بها النظام الرأسمالي في الدول الصناعية المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية، والتي كانت تسترشد بالنظرية الكينزية¹³ في رسم سياساتها المالية والاقتصادية؛ فقامت دولة الرعاية في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي بدرجات متفاوتة، وعندما عجزت هذه النظرية عن تقديم الحلول لمعالجة أزمة " الركود التضخمي "، اندفعت الليبرالية الاقتصادية الجديدة ووجهت اصابع الاتهام الى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وقالت ان نظام السوق الحرة هو افضل نظام اقتصادي يحقق الكفاءة في الانتاج، والعدالة في توزيع الدخل !.

وقد كان ظهور الليبرالية الاقتصادية الجديدة، تعبيراً عن تطور في قوى الانتاج وعلاقات الانتاج الرأسمالية الأمريكية، قام على اساس تكريس وتعزيز " دور السوق في النشاط الاقتصادي " . واسهم التطور الحاصل في التكنولوجيا والاتصالات والمواصلات، في تعزيز العملية التنافسية ودور السوق، وفتحت التكنولوجيا الحديثة (الانترنت) الباب امام تجارة الخدمات القانونية والفنية والمالية والمحاسبية عبر الحدود.

ومن جهة ثانية، كان لايدولوجيا " الليبرالية الجديدة جوانب اخرى، تمثلت في تطور التحالف السياسي، الذي شمل ثلاثة تيارات في الولايات المتحدة¹⁴:

- في المجال الاقتصادي، كان اليمين المحافظ يريد تحطيم جميع القوانين والتشريعات التي قام عليها برنامج ما يدعى بـ " العهد الجديد New Deal " ¹⁵ ، الذي وضع في ثلاثينات القرن الماضي خلال أزمة

¹³ كما هو معروف أصدر كينز كتابه (النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقد) الذي تضمن نظريته عام 1936 بعدما راقب ودرس بإمعان أزمة الاقتصاد العالمي عام 1929، واطلع عن كثب على برنامج روزفلت (New Deal) في عام 1933. وقدم كينز في هذا الكتاب تفسيراً مقنعاً لأسباب الأزمة الاقتصادية وطرق معالجتها. فقد رأى كينز أن الذي يحدد حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات ليس الأسعار بقدر ما هو دخل المستهلكين، وإذا كان المستهلك عاطلاً عن العمل، وبلا دخل، فإن انخفاض الأسعار لا يعني شيئاً بالنسبة له. وكذلك فإن الذي يدفع أصحاب المنشآت الاقتصادية لزيادة حجم التوظيف ليس مستوى الأجور بقدر ما هو التوقعات الخاصة بالطلب العام من منتجات هذه المنشآت. وعندما يكون ذلك الطلب منخفضاً فإن انخفاض الأجور يعمل على خفض الطلب العام مما يزيد في تأزم مشكلة البطالة عن العمل لا حلها.

ورأى كينز أن الذي يحدد مستوى النشاط الاقتصادي عموماً ليس هو الأجور أو الأسعار، بل هو حجم الطلب العام (حجم الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية). وليس هناك من طريقة لزيادة حجم الطلب العام إلا بزيادة الإنفاق الحكومي. وهذا يعني أن كينز يطالب بتدخل الدولة في الشأن الاقتصادي من أجل معالجة مشكلة البطالة، بما في ذلك الاستثمار العام في المشاريع الاقتصادية. وقد شكلت نظرية كينز ثورة حقيقية في الفكر الاقتصادي، لأنها لم تكن تنطلق من مفاهيم الاشتراكية، بل كانت مصاعغة من مفاهيم المدرسة الفكرية نفسها في الاقتصاد التي تعتمد على الجامعات في أوروبا وأمريكا، وكان هدفها إنقاذ النظام الرأسمالي لا تحطيمه.

¹⁴ قارن: منير الحمش، السياسات الاقتصادية الكلية في ظل الأزمة العالمية الراهنة، مصدر سبق ذكره، ص 7-32

الكساد العظيم. وكان هذا التيار يطمح الى اعادة الرأسمالية الامريكية الى ما دعاه " وضعها النقي " الذي كانت عليه قبل ظهور مشاريع الاجهزة البيروقراطية؛ أي قبل تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي !.

- في المجال السياسي، كان المحافظون الجدد يعملون على اعادة صياغة العالم وفق نظام جديد يكرس الهيمنة الامريكية على العالم، بحيث تبقى الولايات المتحدة قادرة على الدفاع عن ذلك النظام الى الابد.

- في المجال الاجتماعي، كان تيار اليمين المسيحي يطمح الى سن قوانين وتشريعات جديدة تضمن بقاء المجتمع المسيحي، لا يسمح بالممارسات الفردية التي تهدد تماسك الاسرة وتضعف من سيطرة الكنيسة.

وقد استطاع هذا التحالف، ومنذ عهد الرئيس الامريكي الاسبق (رونالد ريغان) في مطلع الثمانينات من القرن الماضي، ان يخلق تطورات هامة وتغييرات شاملة داخل الولايات المتحدة، وقد تمثلت هذه التطورات والتغيرات في ثلاثة عوامل:

- الاول الغاء الضوابط التي تنظم نشاط الاسواق المالية. وكان اخطر ما في هذا الاجراء، رفع جميع القيود التي تنظم نشاط المؤسسات المالية. وبموجب هذه الخطوة اصبح بمقدور الرأسماليين الماليين تفكيك رقابة الدولة من أجل المضاربة والغش بلا قيد ولا شرط !

- الثاني خصخصة المرافق العامة وتحويل " السلع العامة " الى " سلع خاصة ".

- الثالث تبني العقيدة العسكرية لحروب الصدمة والرعب الاستباقية.

وقد تضافرت هذه العوامل الثلاثة في احداث تغيير شامل في بنية الاقتصاد السياسي للمجتمع الامريكي، ونجم عن هذا التغيير اتساع كبير في الفجوة بين الاغنياء والفقراء على نحو هدد " الطبقة المتوسطة ". هذا فضلا عن تزايد انتشار عمليات " المغامرات " المالية في الداخل، و " المغامرات " العسكرية في الخارج.

وتاريخ الولايات المتحدة، منذ الثمانينات (ولاية ريغان)، هو تاريخ للازمات. ففي نهاية الثمانينات، شهد الاقتصاد الامريكي ازمة بيوت الادخار والقروض، حيث اعلن افلاس 747 بيتا منها، ونتج من ذلك خسارة المدخرين مئة وستين مليار دولار. وتكلفت الحكومة الامريكية مبلغ 124 مليارا لتعويض الخسارة، وكان السبب الرئيسي هو رفع القيود عن الاسواق المالية الذي اعطى صناديق الادخار والاقراض حرية العمل وكانها بنوك تجارية دون أي رقابة.

خلال تلك الفترة أصدر الكونغرس الأميركي، الخاضع في حينه لسيطرة الجمهوريين، تشريعا بإلغاء ما تبقى من قيود صارمة كانت مفروضة على نظام المال الأميركي منذ سنوات "الكساد العظيم" في الثلاثينات من القرن الماضي.

هكذا إذن فالمشكلة تكمن في أيديولوجيا الليبرالية الجديدة بطبعتها الريغانية في أمريكا والتانشرية في بريطانيا وتنويعاتها الأخرى التي مهدت لاحقا لهذا الانهيار السريع.

¹⁵ تشريعات العهد الجديد (New Deal) وتتضمن البرنامج الذي وضع في عهد الرئيس الامريكي روزفلت وارتبط باسمه عام 1933، بهدف مواجهة تداعيات ازمة الكساد العظيم التي نشبت في ثلاثينات القرن العشرين في الولايات المتحدة، ويلتقي هذا البرنامج مع توجهات النظرية الكينزية، وهو يتضمن ثلاثة عناصر: أولا: برنامج اغاثة العاطلين عن العمل وبرنامج اغاثة طوارئ للمحتاجين. ثانيا: قوانين جديدة لتنظيم اسواق المال وقوانين اصلاح المصارف. ثالثا: خطة اقتصادية لتنشيط عجلة الاقتصاد، خصوصا في المجالين الزراعي والصناعي.

وبالمقابل هناك من يقر بالأزمة ولكن مع بذل الجهد لـ " تحميل مسؤولياتها " للآخرين مع ربط الأمر بالدعوات لـ " ترشيد الرأسمالية وتجديد قواعد انتظام وضبط نشاطها "، بحسب ما صرح به العديد من صنّاع القرار في المراكز الرأسمالية. والمعنى واضح هنا، فالحديث يدور حول تغيير في النظام وليس تغيير النظام ذاته، أي لا تقدم هذه المقاربة هنا حلول جذرية وإنما تقوم بمجرد لملمة اشلاء من تطحنهم الازمة بكل تمظهراتها.

هكذا إذن تقوم هذه المقاربة الأيديولوجية على استعراض نوع من الصحة الأخلاقية. غير أننا لو دفعنا هذه المقاربة الى نهايتها المنطقية لتبين لنا أنها تحوم في الواقع حول تحقيق هدف أبعد هو تجنب أي قراءة نقدية للعقيدة النيو- ليبرالية التي وضعت حرية السوق والمضاربة في مصاف المقدس بحيث لا يجوز المس به، ناهيك عن انتهاكه، والتي أدت الى النتائج الكارثية الحالية.

وهكذا فإن هذه المقاربة بدلا من أن تقدم رؤية حقيقية للمشكلة نراها تركض لاهثة لرفد العقيدة النيو- ليبرالية بمسوغات فكرية وإيديولوجية تبرر ما حدث ولا تكلف نفسها طرح السؤال الأهم: لماذا حدث الانهيار، وما هي أسبابه الفعلية؟، وهو ما دفع بأحد الكتاب الى القول ان هذه المقاربة تسعى لإيجاد " وصفة لا يموت فيها، أو بموجبها، الذئب ولا يفنى الغنم"¹⁶. هذه الوصفة يغلب عليها بطبيعة الحال، وفي مناخ الإيديولوجية النيو- ليبرالية الزاحفة منذ مطلع الثمانينات، " الطابع الأخلاقي " علما ان النظام الرأسمالي يقوم بالأساس على فكرة المصالح وتعظيم الربح وليس غيره.

نحن هنا، إذن، أمام مقاربة هي في جوهرها تحاول ان تمنع (أو على الأقل توجل) أي مراجعة نقدية لجملة الشروط التي أوصلت الرأسمالية المعولمة، في مرحلة تطورها الراهن، الى الأزمة، والتي أجازت طوال سنوات لمضاربين لاهثين وراء الربح السريع ان يحصدوا جوائز مالية بسرعة فلكية وبأحجام كبيرة غير عابيين بمصائر ملايين الناس من عملاء للمصارف ومتقاعدين ومستثمرين في أسواق الأسهم والسندات وغيرها من المؤسسات المالية.

ومن هذا المنطلق يتجدد ظهور جدل، كان قد ولد منذ زمن طويل، حول إمكانية النظام الرأسمالي، بأسواقه المالية المعقدة وسياساته النقدية المثنية للجدل، من موازنة نفسه بنفسه من دون تدخل سلطات الرقابة وتطبيق إجراءات التقنين.

وبالمقابل هناك رؤية أخرى ترجع كل شئ إلى المضاربة والمضاربين. ويدعى انصار هذه المقاربة بأنه لو أن هذا الجانب من الرأسمالية فقط يمكن تجنبه، فلن تحدث الأزمات أبدا !

تجنبنا لأي التباس يجب القول ان المضاربة تلعب بالطبع دورا في الأزمة لا يمكن انكاره، فهي تسمح لبعض الرأسماليين أن يزيدوا ثرائهم بينما يتجاهلون العمليات الحقيقية لإنتاج الثروة. يحقق المضاربون ثروات هائلة مع كل رخاء عن طريق الاقتراض حتى ترتفع الأسعار ورفع الأسعار حتى يزيد الاقتراض. وتكون النتيجة زيادة المديونية، والتي تقاوم بشدة " تأثير المعاناة " عندما تأتي الأزمة في النهاية. تزيد المضاربة أيضا من الصعوبات التي تواجه الحكومات الرأسمالية التي تحاول الحفاظ على نوع ما من السيطرة على ما يحدث في الاقتصاد القومي عندما تهرب بلمح البصر المليارات وحتى التريليونات من الدولارات واليورو والعملات الأخرى يوميا من بلد إلى بلد آخر.

¹⁶ انظر: حسن شامي، الأزمة المالية المعولمة وصحة الأخلاق لمعالجتها، "الحياة" عدد 2008/10/5.

ولكن وبرغم ذلك، ليست المضاربة ولا المضاربين هم سبب دورة الرخاء والأزمة، فتلذك كامنة في التنظيم الرأسمالي للإنتاج، في المنافسة بين الرأسماليين الصناعيين لتحقيق الأرباح. تساعد المضاربة والمضاربون على زيادة حدة الرخاء والأزمات التي سوف تحدث في أى حال. فليس المضاربين هم الطفيليين الأساسيين الذين يدفعون النظام إلى الأزمة، ولكنهم مجرد طفيليين يعيشون على حساب طفيليين آخرين هم الرأسماليين.

ويدعى بعض السياسيين والمعلقين أن الأمور ستصبح على ما يرام لو تم القضاء على المضاربين! . كانت تلك في الأغلب رؤية أولئك الذين يسعون إلى صيغة محسنة جزئياً من النظام الرأسمالي الحالي. وفي الواقع، نادراً ما يكون الرأسماليون الصناعيون ساعين إلى زيادة أرباحهم من خلال المضاربة عندما يبدو ذلك سهلاً ومناحاً. مثلاً المضاربة في أسواق البورصة العالمية- بينما يسعى الرأسماليون التمويليون إلى زيادة ثروتهم الخاصة عبر شراء الشركات الصناعية.

النقد العام لتفسير الأزمة باعتبارها أزمة نقدية

دون الدخول في تفاصيل، نستطيع ان نتلمس عثرات تفسيرات الازمة التي تعتبرها أزمة نقدية، والتي ما كان يمكن ان تصل الى قلب الحقيقة وهي مشوبة بخطأ المنهج اساساً. ان جميع المؤشرات تدلنا على حقيقة مهمة جداً هي ان المشكلة تتم في هيكل الاقتصادات المحلية وخاصة في مجال الإنتاج فالسلعة تنتج قبل ان تتداول. ولكن جميع التحليلات التي تنتمي الى هذا التيار تتجاهل واقع الإنتاج وعلى الاخص في مجال العلاقات بين القوى الاجتماعية المختلفة اثناء وبسبب عملية الإنتاج. ومن الطبيعي ان تأتي تفسيراتها مشوبة بالخطأ، ان لم تكن مضللة اصلاً.

ان التحليل الذي يرجع الازمة الى أزمة النظام النقدي وحصرها في هذا الطور من العملية الانتاجية يتجاهل في الواقع جملة من الحقائق من بينها:

(1) ان النقود، رغم انها أداة للسيطرة في الاقتصادات الرأسمالية، ليست في النهاية إلا انعكاساً للموقف الحقيقي، أي لما يتم في بنية الاقتصاد وخاصة في مجال الإنتاج. اما اذا نظرنا الى النقود كرأسمال نقدي، أي كصورة من الصور التي يوجد فيها رأس المال اثناء دورته الإنتاجية فان الصراع بين العملات الرئيسية المختلفة يكون انعكاساً للصراع بين رؤوس الاموال القومية في مجال راس المال المصرفي الذي تتم من خلاله الاستثمارات التي هي وسيلة سيطرة رأس المال على الموارد والقوة العاملة في الاجزاء المختلفة في الاقتصاد الرأسمالي.

(2) يتجاهل هذا التحليل حقيقة ان ما يفرض هيمنة أو سيطرة اقتصاد رأسمالي معين على الصعيد العالمي هو الامكانيات الحقيقية لهذا الاقتصاد على المستوى القومي بكل تناقضاته الداخلية، وليس مركز عملته في السوق الدولية.

(3) ان رد الازمة الى ارتفاع الاسعار الناجم عن زيادة الاجور وبالتالي ارتفاع التكاليف يتناقض مع حقيقتين اساسيتين لا يجوز نسيانها عند التحليل السليم:

- زيادة البطالة بالحجم المطلق والنسبي.
- زيادة معدلات احلال الآلة محل اليد العاملة البشرية وإدخال مبدأ الالتمتة الكاملة في اغلب الصناعات التحويلية في اعقاب الحرب العالمية الثانية.

(4) ان هذه المحاولة تتجاهل ان مثل هذا التحليل – الذي نجح في تنظير وضع المالية العامة في المجتمع الرأسمالي تحت تصرف من الاحتكارات – لا بد ان ينتهي الى اظهار افلاسه المتمثل في:
 أ. التركيز على التجليات النقدية للظواهر مهملا مظاهرها الحقيقية، وهو ما يكون طبيعيا في تحليل يقتصر على مجال التداول النقدي للسلع، معتبرا كل ما يتعلق بالهيكل كمعطى لا ينشغل إلا بإنقاذه والبحث عن سبل لتشخيصه وإخراجه من الكساد.
 ب. يتأكد هذا العجز من كون هذا التحليل يقوم على افتراض غياب الاحتكار، وهذا ما يتنافى تماما مع احد السمات الأساسية للرأسمالية المعاصرة. لقد ادى التناقض بين الفرضيات النظرية للتحليل الكينزي والواقع الحالي للرأسمالية الاحتكارية المتولمة باستمرار الى وقوف المحللين عاجزين عن تفسير موقف يتسم بارتفاع حاد في الاسعار جنبا الى جنب مع البطالة والركود.
 وإذا كان عقد الثلاثينات من القرن العشرين قد اثبت عجز النظرية الحديثة عن مواجهة مشكلات الاقتصاد الرأسمالي، وكان مناسبة ليدرك الحديون ان المشكلة الرئيسية هي تلك الخاصة بأداء الاقتصاد القومي في مجموعة في ظل اطار هيكل محدد وليس مشكلة سلوك الوحدة الاقتصادية معزولة عن بقية الاجزاء. وقد جاءت ازمة السبعينات من القرن العشرين لتبين فشل التحليل الكينزي لأنه انشغل بحقل التداول النقدي غير عابئ بهيكل الانتاج.

المقاربة الثانية: المقاربة الاقتصادية – السياسية

بداية، لا بد من الإشارة الى ان ثمة أبعاد مترابطة للأزمة المالية، إذ لا يمكن فهم هذه الأزمة ووضعها في سياقها الصحيح من دون اعتماد مقاربة مركبة تشخص أبعاد الأزمة وبالتالي تحديد القوى المسؤولة عن هذا الوضع وانفجاره في أزمة عميقة وما تحمله من مخاطر وتحديات ليس فقط اقتصادية بل جيو-سياسية عالمية البعد.

تنطلق هذه المقاربة من محاولته التعرف على الأسباب الحقيقية لازمة، من خلال تحليل طور الإنتاج والتغيرات الجارية في البنية الإنتاجية للاقتصاد الرأسمالي. ومن خلال تحليل هذا الطور يمكن تعميم النتائج المتحصل عليها، وتستخدم كأداة معرفية – تحليلية لدراسة التطورات في مجال التداول والبحث العلاقات ذات الطابع الجدلي العام، ليتم الوصول، في نهاية الأمر، الى تشخيص الأزمة المندلعة بأنها أزمة بنيوية الطابع **Structural**. غير أنه من المفيد التذكير بأنه وارتباطا بعولمة الحياة الاقتصادية فان الأمر يحتاج الى أن يُدخَل في التحليل المظاهر الجديدة في تدويل عملية إعادة الإنتاج الرأسمالية، والدور المتعاظم للرأسمال المالي والوهمي وللشركات الاحتكارية الدولية النشاط في الاقتصاد الرأسمالي، والأسواق المالية وما تشهده من " تذبذبات " وعدم الاقتصار في تحديد أسباب الأزمة الراهنة على المخطط الكلاسيكي لتراكم رأس المال، إضافة طبعا الى متابعة مسار تطور النظام الرأسمالي العالمي الذي خلق المقدمات لنشوء هذه الأزمات وفاقمها.

إن التراكم الفائض لا يتجلى بشكل وجود قدرات إنتاجية لا تعمل بكامل طاقتها في القطاعات التي تصيبها الأزمة فحسب بل ويشكل رأسمال نقدي فائض نسبيا في الفروع النامية بصورة ديناميكية. وهكذا تتشابك أزمات الإنتاج الدورية مع الأزمة في المجال التسليفي - المالي.

والمفتاح في فهم هذه الإشكالية هو ان الفائض النسبي في تراكم رأس المال النقدي يفوق بنسبة متزايدة التوظيفات المباشرة في " رأس المال المنتج " أي تلك المؤسسات التي تنتج القيم المادية وتنتج فائض القيمة. هكذا إذن ينمو رأس المال المالي، بما في ذلك رأس المال الوهمي والمضارب، وتتعاظم

مواقع المؤسسات المالية والنقدية بما فيها البورصات والبنوك العملاقة ذات الطبيعة الاحتكارية، مما يعزز الطبيعة الطفيلية والريعية لرأس المال المالي، يقابل ذلك تباطؤ وتائر نمو القطاعات الإنتاجية.

إن الملاحظات السابقة تتيح الإشارة الى أن التحليل الصحيح للازمة التي هي موضوع حديثنا (الأسواق المالية والنقدية العالمية) يستحث أن تُرجع " التذبذبات " الحادة التي عاشتها أسواق المال والبورصات العالمية، الى جملة من الأسباب وليس الى عامل واحد من جهة. وهي من جهة ثانية ليست نتاج التناقضات الحاصلة في حقل التداول فقط وإنما هي في الاصل امتداد لما يعتمل به حقل الإنتاج من تناقضات ظاهرة مرة ومضمرة مرة أخرى.

خلاصة القول، الأزمة إذن هي أزمة التناقض بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الافتراضي، بين الرأسمال الذي ينتج فائض القيمة والربح وبين المضاربة التي تضخم من قيم الشركات والبنوك بما يخلق هوة ضخمة بين سعرها وقيمتها الحقيقية. وهو الأمر الذي يخلق ضغوطاً ضخمة على هذا الأخير نتيجة هذه الهوة بالذات، حيث تؤدي الأزمة إلى انهيار قيم الأسهم، وبالتالي الشركات. وعملية المضاربة هذه هي شكل حديث من أشكال النهب التي تنسم بها الرأسمالية، حيث إن الأزمة تمتص التراكم المالي لدى الفئات المتوسطة التي تغامر في الدخول في أحد أشكال المضاربة تلك. وهو الأمر الذي يدمر القدرة الشرائية لقطاعات واسعة لا تعود تستطيع شراء الكثير من السلع الرأسمالية.

إن الأزمة التي شهدتها الأسواق المالية العالمية في 2008 وحالياً في 2023 هي واحدة من تجليات ظاهرية لازمة مركبة كانت ولا تزال تعتمل في حقل الإنتاج وتتمظهر في " تقلبات وتذبذبات " حادة في حقل التداول تشبه عملية طحن قوية. وهذا يعني أن الأزمة البنوية للرأسمالية ما زالت " على قيد الحياة " وليس كما يصورها إيديولوجيو الليبرالية الجديدة بأنها غادرت المسرح الى غير رجعة !! إن " التذبذبات " التي شهدتها تلك الأسواق منذ " الاثنين الأسود " في (2008/9/15) ولاحقاً أدت، الى محو عدة تريليونات من القيمة الإجمالية السوقية للأسهم العالمية وتبين مدى عمق تلك الأزمة. إنها " عاصفة منظمة " حقا وضحاياها كثر، هذا إضافة الى أن الأسواق ما زالت في مرحلة حساب " قتلها " بعد " الإعصار " الذي ضرب هذه الأسواق خلال الايام الاخيرة التي تلت انفجار أزمة بنك وادي السيليكون!!

لقد اشار الفيلسوف الماركسي الفرنسي المعروف (لوسيان سيف) الى ملاحظة لامحة حينما قال ان " وراء انفجار فقاعة المضاربة الذي أحدثه التضخم المالي، هنالك الاستحواذ العالمي، من قبل رأس المال، على الثروة التي ينتجها العمل؛ وما وراء هذا التشويه حيث انخفضت الحصّة العائدة إلى الرواتب بأكثر من عشر نقاط، وهذه نسبة تدنّ ضخمة، هنالك ربع قرنٍ من النقشِ تخصّ العمال باسم العقيدة النيوليبرالية .. اندلعت الأزمة في دائرة القروض، لكنّ قوتها المدمرة تشكّلت في دائرة الإنتاج، مع التقاسم الجائر أكثر فأكثر للقيم المُضافة بين العمل ورأس المال " ¹⁷.

الأزمة إذن هي بالأساس في التراكم المالي الذي يخرج من دائرة الإنتاج، أو من دائرة الاقتصاد الحقيقي، والذي يصبح عبئاً على الاقتصاد. ولكن هذا يطرح سؤالاً اخر: لماذا يخرج من هذه الدائرة؟ ربما كان هذا هو السؤال الجوهرى، ويمكن أن نجيب ببساطة لأن هذه الدائرة قد أشبعت ولم يعد ممكناً التوظيف فيها. وهذه من سمات الرأسمالية، التي تدفع بها نحو الأزمة الشاملة. حيث إن فيض الإنتاج الذي تنسم به الصناعة (وما انعكس على الزراعة كذلك) يفرض التمركز، وبالتالي حصر القطاعات المنتجة في

¹⁷ لوسيان سيف، الهجوم المعاكس لكارل ماركس، "الموند ديبلوماتيك"، كانون الأول/ديسمبر. متاح على الرابط التالي:

<https://sudaneseonline.com/board/183/msg/1241485681.html>

عدد محدود، في شركات محدودة يكفي إنتاجها كل العالم (وفق القدرة الشرائية)، وبهذا لا يعود ممكناً التوظيف في شركات جديدة، وإن حصل، فسوف تتعرض للمنافسة الشديدة وبالتالي الإفلاس¹⁸.

ان الملاحظات السابقة، وغيرها الكثير طبعاً، تدفعنا الى طرح سؤال اضافي وهو:

هل نحن أما أزمة عابرة أم بداية لمرحلة ركود طويلة؟

رغم العديد من المؤشرات التي كان تدلل على ما يعانيه الاقتصاد الأمريكي من ركود فقد كان هناك خلافاً بشأن ما يحدث في هذا الاقتصاد خلال العقدين الاخيرين وقبلهما كذلك¹⁹.

- فهناك من رأى أن ما يحدث في الاقتصاد الأمريكي أمر عارض ولن يستمر، وان اسبابه ثانوية وعابرة!
- على الجانب الآخر هناك من رأى أن ما يحدث في الاقتصاد الأمريكي هو بداية لمرحلة من الركود، التي قد تطول مدتها وتسري في أوصال الاقتصاد العالمي بسرعة وان بشكل متفاوت.

ورغم هذا الخلاف الواسع بين كلا الاتجاهين فإن هناك ما يشبه الإجماع على أن ما حدث في الاقتصاد الأمريكي مع بداية عام 2008 ولا تزال نيرانه مشتعلة (وعدّأها ظهور وباء كورونا والاجراءات التي اتخذت للسيطرة عليه والحد منه، اضافة الى الحرب في اوكرانيا وما تركته من تداعيات) هو تباطؤ قد يكون هناك اختلاف في تفسير مدى حدّته، وأن هذا التباطؤ هو بمثابة التحذير من أن يكون مقدمة للركود، وذلك إذا تحول إلى ما يشبه كرة الثلج التي تتضخم بسرعة كلما تحركت لتصبح بعد قليل مشكلة تؤرق العالم.

وفي مجرى فهم طبيعة التباطؤ وعمق مدياته هيمن على السجال تلك المقاربة الايديولوجية المتمثلة في "التفسير المالي" الذي يقول بوجود "تخمة مالية عالمية"، أي نقل مركز ثقل التحليل من حقل الانتاج الى حقل التبادل والتطورات الحاصلة فيه معتبرا اياها مصدر ومنبع الركود. اذا اردنا ان نفهم هذا الاتجاه على مستوى اعلى من التجريد لامكنا القول بأنه يرى أزمة 2008 و الازمة الراهنة بانها في الواقع أزمة تحقيق فائض القيمة، باعتبار ان القانون الاقتصادي الاساسي للراسمالية هو تعظيم فائض القيمة وتحقيق اقصى الارباح. ان هذا الاتجاه ينشغل اذا بالتطورات الحاصلة في طور التبادل واساسا في مجال التداول ويهمل الطور الاساسي – طور الانتاج – وما يعتمل فيه من سيرورات وتناقضات فعلية رغم ان العلاقة الانتاجية في هذا الطور هي العلاقة الانتاجية هي العلاقة الاساسية الاولى، التي تقرر بقية العلاقات في الاطوار التالية والتي تعتبر علاقات ثانوية مشتقة.

¹⁸ سلام كيلى، بعد عام من الأزمة المالية العالمية: ما الأزمة؟ "الاخبار"، عدد 11 ايلول 2009.
¹⁹ لمزيد من التفاصيل قارن: شارلي بوست، بمناسبة الأزمة الاقتصادية العالمية.. قراءة في نظريات الأزمة الماركسية، مركز الدراسات الاشتراكية، مارس 2009؛ كذلك: سامح نجيب، الأزمة المالية العالمية: رؤية اشتراكية، موقع اشتراكيون على الانترنت، <http://www.e-socialists.org/node/365>

غير ان المشكلة تكمن في مكان آخر. فاذا تجاوزنا التحليل الاقتصادي والانتقال الى النظر بعمق الى هذه الاشكالية، أي مقاربتها من منظور اقتصادي - سياسي، فان المشكلة الفعلية تكمن في الاجراءات الخاطئة (الاستراتيجية الاقتصادية) التي اعتمدها الادارات المتعاقبة وبنك الاحتياطي الفيدرالي والتي ادت الى ان الولايات المتحدة لم تكن المكان المناسب لاستقبال فوائض الأموال، بل كانت مكانا سيئا للاستثمار الواسع. وسواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر فإن قدوم رؤوس الأموال للولايات المتحدة من مستثمرين عالميين آلت إلى انفجار فقاعة قطاع السكن وبطاقات الائتمان. وهذا ما دفع ألان غرينسبان، الرئيس السابق للبنك الاحتياطي الفيدرالي الى القول إن سوق العقار هو مجرد فقاعة عابرة. فواقع الحال يشير الى ان النظام المالي الأميركي قد تنامي إلى كيان أكثر تعقيدا، كذلك فإنه تجاوز بنموه إطار الضوابط المصرفية التي كانت تحميها، وبدلا من السعي إلى تجديد إطار العمل لم نقم بشيء سوى التسبيح لعظمة الأسواق الحرة. ويبدو أن الوقت قد أصبح متأخرا جدا لمنع الدخول في كساد اقتصادي.

واستنادا الى الملاحظة السابقة فان المقاربة السليمة للوضع الراهن لا بد ان تنطلق من محاولة التعرف على الاسباب الحقيقية للازمة من خلال تحليل مجال أو طور الانتاج والتغيرات الجارية في البنية الانتاجية في الاقتصاد العالمي عموما والاقتصاد الأمريكي على وجه الخصوص. ان هذا الاتجاه يعتقد ان هذا التباطؤ هو تجلي ملموسة لازمة انتاج فائض القيمة، وضرورة ان يدخل في التحليل المظاهر في تدويل عملية اعادة الانتاج والدور المتعاظم للشركات المتعدية الجنسية في الاقتصاد العالمي والاسهم والسندات.

ان التراكم الفائض لا يتجلى اليوم بشكل وجود قدرات انتاجية لا تعمل بكامل طاقتها في القطاعات التي تصيبها الازمة فحسب بل وبشكل رئيسي نقدي فائض نسبيا. ويعني ذلك إن التباطؤ الاقتصادي في أداء الاقتصاد الأمريكي والأزمة التي يمر بها هذا الاقتصاد يعبران عن خلل بنيوي يعاني منه الاقتصاد الأمريكي وآليات حركته.

وبنتيجة عولمة العلاقات الاقتصادية العالمية والترابطات المتنامية فيما بينها فإن التباطؤ الاقتصادي في أداء الاقتصاد الأمريكي لن يقف عند حدود الولايات المتحدة، بل سيتعداه الى مختلف بقاع العالم. ويعني ذلك أن التباطؤ الحاصل في الاقتصاد الأمريكي سوف يبعث هزة في جميع أجزاء جسم الاقتصاد العالمي، وسوف يدعم هذه التداعيات التشابك الاقتصادي العالمي الراهن في ظل حرية التجارة الذي يوفر وسائل جيدة لنقل الأزمات الاقتصادية والديناميات التي تخلقها في الاقتصادات التي " تعسكر " فيها قادمة إليها من الاقتصاد الأمريكي.

فهل نحن شهود تباطؤ اقتصادي ظرفي أم أزمة اقتصادية جديدة طويلة المدى ؟ سؤال لن يطول الوقت للإجابة عليه.

بينت التجربة الفعلية أن الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وفي مقدمته الاقتصاد الأمريكي، كان منذ أزمة 2008 يتجه نحو ركود اقتصادي طويل المدى تحول الى أزمة اقتصادية عميقة طالقت ولا تزال النظام الرأسمالي العالمي والعالم بمجموعة. ويشكل هذا نذير شووم بالنسبة لإستراتيجيات رأس المال العالمي الذي راهن على العولمة الليبرالية الجديدة لابتلاع العالم، وإطلاق موجة عالمية من الانتعاش الاقتصادي تعود ثمارها الى القوى المسيطرة بسبب التوزيع غير العادل لثمار النمو الاقتصادي نتيجة هيمنة علاقات الإنتاج الرأسمالية، على الصعيد الكوني. وإذا ما هدأت أصوات الصواريخ وأزيز الطائرات الراهن ستندلع أوار حرب تجارية جديدة تحل محل التهديدات بخوض الحرب النووية كونها الطريق الأسهل

للانتحار الجماعي وتصفية الخصوم بطريقة " مهذبة " . إن القوى المحافظة في الولايات المتحدة، التي كانت خائفة من النتائج الاجتماعية لحدوث ركود اقتصادي عميق يفضي الى أزمة اقتصادية جديدة شاملة بذلت جهودها لمنع ذلك، عبر اعتماد حزمة من الإجراءات وضخ النقود. وعندما فشلت جهودها في هذا المجال، وهو أمر كان متوقعا، فإنها لجأت بشكل متزايد الى التلويح بحرب باردة – على الصعيد الاقتصادي – على هيئة مقاطعات تجارية، مخفية أو مكشوفة، من قبل القوى الرأسمالية ضد منافسيها الرئيسيين. وبدأ الترويج الى تشجيع المنتجات المحلية وتطبيق نزعات حمائية تحد من تدفقات السلع الاجنبية.

ومن المحتمل، ولكن ليس أكيدا، أن تستطيع الرأسمالية العالمية التغلب مؤقتا على الركود الاقتصادي ومنع تحوله الى أزمة اقتصادية عميقة. ولكن من المؤكد أن التناقضات الأساسية في الرأسمالية المعولمة اليوم ستفجر في لحظة ما الأمر الذي سيمهد الطريق لأزمة عميقة تالية ولنسخة جديدة من الأزمات البنوية التي مر بها النظام الرأسمالي عبر تاريخه الطويل. وحادثه بنك وادي السيليكون هي **اخر** تمظهرات هذه الازمة غير انها لن تكون الاخيرة قطعا.

هكذا، إذن، وفي إطار اشتغال التناقض الأساسي للرأسمالية، في لحظة تعولمها المفرط، غير القابل للحل في إطار القوانين الاقتصادية والميكانيزمات الرأسمالية لضبط عملية إعادة الإنتاج الرأسمالية، وعلى تفاقم هذا التناقض، تتراكم، من جديد، جميع التناقضات الداخلية لعملية إعادة الإنتاج المذكورة في المراحل التالية للدورة الاقتصادية. وعلى " نار هادئة " **تنضج** هذه التناقضات لتجد، بعد إتمام الدورة (الأزمة – الكساد – الانتعاش – النهوض)، انعكاسها البارز في أزمة اقتصادية دورية جديدة وفي حل قسري أني جديد. ولهذا فإن **ماركس** على صواب حين أشار الى أن " **الأزمات ليست سوى حلول قسرية آنية للتناقضات المتواجدة، هي هيجان عنيف يعيد مؤقتا التوازن المختل** " .

بين ازمة 2008 وازمة 2023...

الاختلاف لا يفسد للود قضية !!

بداية لا بد من الإشارة الى ان المعطيات عن أسباب انهيار المصارف في الولايات المتحدة وبلدان أخرى، لا تزال تتوالى. لكن ثمة مؤشرات بدأت تظهر، لا سيما في اتجاهات التحليل الأولية، توحي بأن الأزمة هذه المرة مختلفة عن نظيرتها في عام 2008 حين انهيار بنك ليمان براذرز كما معروف، وانفجرت مع انهياره أزمة الرهون العقارية في حينه²⁰.

وبداية، يمكن القول أنّ الأزمة العالمية التي انفجرت في سبتمبر 2008 مثلت أكبر تهديد لاستقرار الاقتصاد العالمي وللنظام الرأسمالي الدولي المعولم على وجه الخصوص. فقد طالبت هذه الأزمة الجزء الأعظم من شعوب وبلدان العالم بدرجات متفاوتة، علما أنها كانت تمثل **القسم الظاهر** من جبل الجليد

²⁰ لمزيد من التفاصيل قارن: ورد كاسوحة، أزمة القطاع المصرفي الأميركي: انتقال التقلبات الرأسمالية إلى سوق الائتمان، "الاخبار"، عدد الإثنين 20 آذار 2023 وكذلك صالح ياسر، الاقتصاد السياسي للازمات الاقتصادية في النسق الرأسمالي العالمي – محاولة في فهم الجذور...، مصدر سبق ذكره؛ كذلك: صالح ياسر، في الذكرى الـ 200 لميلاد ماركس- اتجاهات تفسير الازمات الاقتصادية في الرأسمالية منذ ماركس. متاح على الانترنت على الرابط التالي: <https://www.iraqicp.com/images/pdf/yaser10.pdf>

العائم الذي يخفي أزمات حادة متفجرة، أو على طريق الانفجار، وقد يترتب عليها تغيير جوهري في العلاقات الناظمة للاقتصاد العالمي بين " مراكزه " و " أطرافه " واثرت على تناسبات القوى الناظمة له في الوقت الحاضر.

ومن حيث طبيعة هذه الأزمة فهي مركبة، إذ من جهة هي أزمة بنوية ومن جهة أخرى أزمة إيديولوجية. أو بعبارة أخرى وبالمختصر المفيد هي عدة أزمات في أزمة واحدة: أزمة في التحول الاجتماعي أو أزمة انتقال، وأزمة بيئية وأزمة اقتصاد ثم أزمة تحول في الهيمنة الجيوسياسية.

والتوضيح هنا ضروري: النظام الرأسمالي الراهن تسيطر عليه حفنة من تجمعات المحتكرين الذين يحكمون القبضة على القرارات الجوهرية في الاقتصاد العالمي.

وهؤلاء – حسب المفكر الاقتصادي المصري الراحل سمير أمين²¹ - محتكرون ليسوا ماليين مؤلفين من مصارف وشركات تأمين فحسب، بل جماعات تساهم في الإنتاج الصناعي، وفي قطاع الخدمات والنقل... ميزتهم الأساسية هي صبغتهم المالية. وبهذا المعنى فقد جرى نقل المركز الأساسي للقرار الاقتصادي، من إنتاج فائض القيمة في القطاعات الإنتاجية، إلى إعادة توزيع الأرباح التي تأتي بها المنتجات المشتقة من التوظيفات المالية. ان تجمعات المحتكرين هذه، لا تنتج أصلاً أرباحاً، بل تنهب ببساطة دخولا من الاحتكارات عن طريق التوظيفات المالية.

وهذا النظام مربح إلى الحد الأقصى بالنسبة إلى القطاعات المسيطرة في رأس المال. فهو ليس بالتالي اقتصاد سوق بالمعنى الدقيق لهذا المفهوم، بل هو رأسمالية تجمعات احتكارات مالية.

غير أن الهروب إلى الأمام في التوظيفات المالية، لم يكن ليستطيع الصمود إلى الأبد، في الوقت الذي لم تكن فيه البنية الإنتاجية تنمو إلا بنسب ضعيفة. هذا الوضع ليس قادراً على الصمود. من هنا وُلد ما يسمّى " الفقاعة المالية " التي تترجم منطق نظام التوظيفات المالية.

ربما، من غير مبالغة، يمكن اعتبار يوم الاثنين المصادف (2008/09/15) يوماً أسوداً آخر في سجل الاقتصاد الرأسمالي العالمي²². فخلال 24 ساعة، اختفى مصرفان من أكبر أربعة مصارف استثمارية في الولايات المتحدة. فقد أعلن (LEHMAN BROTHERS)، الذي بقي في السوق لمدة 158 سنة، إفلاسه وخسر 25.000 أجيرو حول العالم، وظائفهم. ووفقاً لبيانات الإفلاس، علماً ان أصول هذا المصرف قبل إعلان إفلاسه بلغت (639) مليار دولار. كما استولى (BANK OF AMERICA)، وهو من أكبر البنوك الأميركية، على أهم المصارف الاستثمارية في العالم وهو: (MERRIL LYNCH). ومع إفلاس مصرف (BEAR STEARNS) تكون قد اختفت في دخان الأزمة المالية ثلاثة من أكبر خمسة مصارف استثمارية في الولايات المتحدة.

هكذا إذن، ساعات قليلة كانت كافية لإظهار مدى هشاشة النظام المصرفي الأميركي والرأسمالي العالمي عموماً، بعد الانهيار المدوي في بورصة نيويورك، التي تكبدت خسائر في اليوم الأول (الاثنين 9/15) تفوق (600) مليار دولار، وربما هناك من يقدر أنها بلغت التريليون (ألف مليار دولار)!.²¹

²¹ قارن: سمير أمين، الانهيار المالي، أزمة نظام؟ أجوبة خادعة وأخرى ضرورية، (الثقافة الجديدة)، العدد 2008/328.
²² هذا اليوم سمي بـ " الاثنين الأسود " تدليلاً على عمق تلك الأزمة وما تركته من خسائر ودمار اقتصادي. وانتشر الذعر وهرع المستثمرون والفضوليون إلى البورصة في حين بدأ الوسطاء البيع بكثافة. وبعد ساعات قليلة وجد آلاف المساهمين أنفسهم مفلسين. وتفيد الروايات ان (11) مضارباً انتحروا في نهاية النهار بإلقاء أنفسهم من ناطحات سحاب في مانهاتن. وقد تبخر ما مجموعه سبعة إلى تسعة مليارات دولار في يوم واحد. وانهارت البورصة خاسرة 30% من قيمتها في أكتوبر/تشرين أول و 50% في نوفمبر/تشرين الثاني 2008.

إضافةً إلى ذلك، أعلنت أكبر شركة تأمين أميركيّة (AIG) حاجتها لمبلغ (40) مليار دولار خلال ساعات، تحت طائلة الإخلال بالتزاماتها. وطلبت قرضاً من الاحتياط الفيدراليّ قبل فوات الأوان!

وحدث كل ذلك بعد أسبوع فقط من "تأميم" أكبر شركة شبه حكوميّة في العالم للقروض العقاريّة (فاني ماي) fannie mae وشركة (فريدي ماك) Freddie mac وذلك لحماية مالكي العقارات الأميركيين وقطاع القروض العقاريّة من الإفلاس.

اذن وقعت الواقعة، وانهارت تريليونات من التوظيفات والاستثمارات الوهمية، والحسابات الدفترية والأوراق المالية التي تكوّن عناصر الاقتصاد الوهمي الذي سرق وهج الاقتصاد الحقيقي القائم على الإنتاج. فقد انفجرت الفقاعة المالية وامتدّ مفعولها كأثر الدومينو من "وول ستريت" إلى طوكيو ولندن ومختلف عواصم العالم، كبيرها وصغيرها.

والمثير للانتباه انه ومنذ ذلك التاريخ المفصلي، باتت عناوين الصحف والمجلات والدراسات، أشبه باعترافات تسلّم بصوابيّة ما أرساه "ماركس وشركاؤه" وخلفاؤه، من مدرسة ومناهج لتفسير الرأسماليّة على أنها حاملة تناقضات بنيوية ووظيفية، انفجارها حتمي، بالتالي لا بدّ من البحث عن البديل.

نعود الآن الى محاولة التعرف على الاختلاف الأبرز بين ازمة 2023 و تلك الحقبة (أي ازمة 2008)، وحتى عن طريقة المعالجة التي أتبعنا حينها، يتمثّل في ردّ فعل الجهات الاقتصادية المعنيّة بالانهيار، وعلى رأسها وزارة الخزانة الأميركية. ففي سياق تناولها لحالات الإفلاس الجديدة، أكّدت وزيرة الخزانة الامريكية الحالية (جانيت يلين)، على استحالة حصول إنقاذٍ للمصارف عبر الأموال العامّة للدولة. أي عكس ما حصل في عام 2008، حين تقرّر أن تكون وجهة المعالجة هي إنقاذ المصارف بدلاً من المقترّضين الذي أصبحوا عاجزين عن سداد أقساطهم المنزلية. وأتى خطاب الرئيس الأميركي جو بايدن الذي تطرّق فيه للأزمة، ليؤكّد هذه الوجهة، ويشدّد على أولوية الحفاظ على أموال المودعين أثناء احتواء الإفلاس. ولم ينسَ في سياق هذا التأكيد، الإشارة إلى ضرورة محاسبة إدارات المصارف المفلسة، على سوء انتمائها، و "تبيديها أموال المودعين". وهي على ما يبدو إشارة واضحة من الإدارة، إلى عدم العودة إلى السياسة السابقة الخاصّة بإنقاذ المصارف على حساب المودعين. ولكن يجب الحذر من تزييف الوعي بحقائق الواقع، فهذه الاجراءات تريد ابقاء الامور في إطار سياسي أكثر منه اقتصادي والهدف واضح هو التنصّل من مسؤولية الديموقراطيين عن الأزمة، لأنّ الاتجاهات الفعلية لمسار الاحداث، بدأت تشير إلى الأثر الواضح لسياسة رفع أسعار الفائدة على ملاءات المصارف وأصولها .

وما يثير الانتباه هنا ان الدول والسلطات الحاكمة فيها تنفق التريليونات من الدولارات والعملات الاخرى لإنقاذ الشركات والبنوك الرأسمالية الكبرى وإعادتها إلى الربحية. وحتى الاستحواذ على البنوك المفلسة في هذا السياق فهو مجرد تأميم للخسائر -أي تحميل المجتمع ككل لخسائر الجزء المسؤول عن الازمة- اي الشركات والبنوك والمضاربين. فمن أين تأتي كل تلك التريليونات؟ انها تأتي بالضرورة من إيرادات المستقبل والتي عاجلاً أو آجلاً لابد أن تغطي الديون التي تراكمها الحكومات والبنوك المركزية اليوم. ومن يدفع ثمن كل ذلك؟ لننذكر سياسات النقشف التي فرضتها الحكومات على الطبقات العاملة في السنوات الخمسة عشرة التالية للركود الكبير في 2008. ففي ظل عدم حدوث طفرة في ربحية وإنتاجية القطاعات الإنتاجية في الدول الرأسمالية الكبرى (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، اليابان)، تحاول

الحكومات تحميل أعباء الأزمة والديون الناجمة عنها على الطبقات العاملة واصحاب الاجور من خلال سنوات قادمة من التقشف²³.

وهذا بالتأكيد هو ما حاولت وتحاول الحكومات الرأسمالية المتطورة فرضه مجدداً على شعوبها بعد تجاوز أزمة كورونا وازمة 2023.

وتبدو الوجة الجديدة مدفوعة، ليس فقط بدروس أزمة عام 2008، بل كذلك بالسياسة الاقتصادية العامة المطبقة حالياً في الولايات المتحدة حيث ينصبّ التركيز على احتواء التضخم، حتى لو وصلت معدلات رفع أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية وأفضت إلى ركود كبير. الجزم من جانب السيدة جانيت يلين، وزيرة الخزانة الامريكية الحالية، حتى قبل اتضاح الأسباب الفعلية لإفلاس المصارف، بعدم العودة إلى سياسة إنقاذ تلك المصارف، هو بمثابة تأكيد إضافي بأن التراكم الفعلي لم يعد يحدث هنا. هكذا فإن محاولة عزل إفلاس المصارف عن السياسة العامة المُتبعة حالياً، هو مجرد مناورة للتمويه الايديولوجي تستهدف التنصّل من المسؤولية عن الأزمة، أو حتى للتطمين، خوفاً من تأثير الإفلاس على مصارف أخرى وقطاعات اقتصادية متعاونة مع المصارف المفلسة. إشارة الوزيرة يلين، يمكن اعتبارها امتداداً للتحوّل الذي أصاب الرأسمالية الأمريكية جرّاء الأزمة الاقتصادية التي تسبّب بها فيروس كورونا. إذ أصبحت وجهة التدخّل الرأسمالي منذ ذلك الوقت، مرتبطة بقطاعات الإنتاج الحقيقي، حتى اليد العاملة منها. على اعتبار أنّ السياسة السابقة الخاصة بالتدخّل لإنقاذ المصارف، قد زادت من حدة التقلّبات الرأسمالية، بدلاً من الحدّ منها أو تخفيفها، وبالتالي حدّت من الربحية الرأسمالية نفسها. وهو ما جعل أسهم الكينزية ترتفع مجدداً، على حساب الوجة النيوليبرالية الخاصة بمدرسة شيكاغو و "فتيانها" المدللين، حيث الاتجاه الكلاسيكي للرأسمالية، في تفضيل "التصحيح الذاتي للسوق" على السياسة النقدية التدخّلية.

غير أنّ نجاح الآلية الجديدة في احتواء الأزمة، سيكون على رغم أهميته «محدوداً». فالمأزق كبير، ولن ينتهي هنا، غالباً. ولا بد من التذكير بأنّ الخلل الذي "تم احتواؤه"، مبدئياً، عبر التأميم المؤقت للمصارف المُفلسة، يتجاوز سوق الائتمان، ليطول السياسات النقدية التي يضعها "الاحتياطي الفيدرالي" ، وعلى رأسها، معدّل سعر الفائدة المرتفع. وعلى الأرجح سيكون "الاحتياطي الفيدرالي" في المرحلة المقبلة تحت ضغط أسواق الائتمان، وحتى المستثمرين فيها، والذين يدفعون، جميعاً، باتجاه التخلّي عن سياسة معدل الفائدة المرتفع، لمصلحة معاودة تيسير السياسة النقدية.

وهنا علينا ان نتذكر العبارة الشائعة في "وول ستريت" والتي تقول انه "عندما يبدأ الاحتياط الفدرالي في رفع أسعار الفائدة، فإنه يواصل ذلك حتى ينكسر شيء ما"، وهذه العبارة تختصر الكثير مما يحصل اليوم. فالولايات المتحدة تقف اليوم على ضفة زائفة من الأمل بأنها تقدر على إدارة الأزمة ضمن هامش واسع من التحرك، بينما كان تحركها، أصلاً، هو سبب الأزمة التي يُنظر إليها بوصفها أزمة مصرفية، بينما هي في الأصل أزمة في بنية النظام، حيث سيتم تحميل الاقتصاد الأميركي أولاً، ثم في سائر العالم ثمن خيارات بدأت بـ "هندسات" ولا أحد لديه فكرة واضحة عن ثمن نهايتها.

فكلما رفع "الفيدرالي الأميركي" أسعار الفائدة، ظهرت الأصول المصرفية الرديئة، وهو أمر بمثابة إنذار للمساهمين والمودعين لسحب أموالهم من المصرف. وهذا بالتحديد ما حصل مع (SVB). فلم يكن بمقدور

²³ لمزيد من التفاصيل قارن: علي طه، كارل ماركس والجائحة. "مدارات ثقافية"، متاح على الانترنت على الرابط التالي:

https://www.madaratthakafia.com/2020/05/blog-post_19.html

هذا البنك الصمود طويلاً في وجه موجة الطلب على الودائع، فأجبر على تصفية أصوله بأسعار أقل من سعر شرائها الفعلي، مسجلاً خسائر هائلة وتهاافتاً إضافياً على سحب الودائع، وبالتالي ضغطاً إضافياً على سيولته.

لم ينكسر هذا المصرف وغيره من المصارف التي لديها خسائر في ميزانياتها للسبب نفسه، صدفة، بل الأمر مرتبط مباشرة بالسياسات النقدية في الولايات المتحدة التي دفعت أسعار الفائدة على السندات إلى الارتفاع بهدف امتصاص السيولة النقدية الهائلة التي ضخها "الاحتياطي الفيدرالي" أثناء جائحة الكورونا. قبل ذلك، كانت سياسات التيسير الكمي منذ أزمة عام 2008، قد أدت إلى طبع الكثير من الدولارات وضخها في الأسواق. في عام 2008، كانت الكتلة النقدية بمفهومها الضيق (M1)، تبلغ نحو 1.3 تريليون دولار، ثم تضخمت لتبلغ 19.6 تريليون دولار في كانون الثاني 2023، أي أنها تضاعفت بـ 18.6 مرة. انتهت حقبة ضخ الأموال بتضخم في الأسعار، تسارع إثر الحرب الروسية - الأوكرانية ليصبح موجة عالمية تستحوذ على أولوية الاقتصادات الكبرى. ومن قواعد «النيوليبرالية»، بدأت المصارف المركزية حول العالم تمارس أحاديثها في التعامل مع تقلبات الاقتصاد، إلى أن حصل الأمر المحتوم، وانكسر شيء ما في القطاع المصرفي الأمريكي²⁴.

إذاً، ما الذي تعنيه هذه الإجراءات؟ ببساطة، أول ما تعنيه هو أن الإدارة المركزية قررت أن تتدخل لكبح هذه الأزمة. ستكون محاولة لخنق الأزمة في مهدها، أو التقليل من حصول عدوى (SVB). ونوعية التدخل تختلف كثيراً عن التدخل الذي حصل في عام 2008، إذ تقول الإدارة الأميركية إنها لن تنقذ المصارف المفلسة من خلال شراء الأصول المسمومة، أو إنقاذها بالمال العام. لكن الواقع يختلف قليلاً عن هذه المزاعم. فعلى جانب "حماية المودعين"، سيتم تحميل كلفة الخسائر التي تكبدها (SVB) وسواه من المصارف المفلسة أو المنهارة، إلى سائر المصارف المنضوية في المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع، أي سيتم توزيع الأعباء على القطاع المصرفي. لكن إنقاذ المصارف من سندات المسمومة سيكون عبر قروض من المال العام، أي بواسطة أموال دافعي الضرائب في الولايات المتحدة. هذه القروض بمثابة دعم للسندات وتأجيل لخسائرها، فالرأسماليون رحماء فيما بينهم... اشداء على خصومهم !!!

ويرى باحثون أن تدخل السلطة المركزية في الولايات المتحدة، في مواجهة أزمة (SVB) واحتمالات امتدادها نحو مصارف أخرى (حتى الآن هناك 620 مليار دولار من الأصول المسمومة في القطاع المصرفي داخل أميركا)، أتى على شكل استجابة سريعة هدفها الإبطاء من مفاعيل الأزمة ومن امتدادها، إنما لا تلغيها. فالقرارات اللاحقة، سواء على مستوى السياسات المالية، أو على مستوى السياسات النقدية، ستحدد كيف يتفاعل الاقتصاد مع مجريات هذه الأزمة وحجمها وانتشارها. حتى الآن، لم تتمكن السلطة المركزية في أميركا من كبح حالة الذعر في السوق، وإن تمكنت من تحييد أسواق الأسهم عن الأزمة. الخوف من انهيار في الأسواق المالية أصبح خوفاً من انهيار مصرفي، ثم بات خوفاً يتداخل فيه الانهيار المصرفي مع الركود التضخمي²⁵. فالمعركة الحقيقية والازمة الحقيقية تكمن في طور الانتاج المادي وتتمظهر في تجليات مختلفة.

²⁴ لمزيد من التفاصيل قارن: مجد وهبة، انكسار المصارف في أميركا ليس صدفة: الذعر واجب، "الاخبار" اللبنانية، عدد الإثنين 20 آذار 2023.
²⁵ نفس المصدر السابق

هل يمكن أن تتكرر الأزمة الاقتصادية التي اندلعت في عام 2008؟

«عاصفة منظمة» جديدة على الابواب !!!... ربما

ان الملاحظات السابقة تتيح طرح السؤال التالي: هل يمكن أن تتكرر الأزمة التي اندلعت في عام 2008 التي تمظهرت في البداية كأزمة مالية مصرفية لتتحول الى أزمة اقتصادية عالمية ؟

أكد العديد من الخبراء الماليين أنهم في الوقت الحالي لا يعتقدون بحصول ذلك، ولا يتوقعون أن تكون هناك أية مشكلات تنتشر بين أو تنسحب إلى القطاع المصرفي الأوسع. حيث أظهرت الجولة الأخيرة من "اختبارات الإجهاد" التي أجراها "الاحتياطي الفيدرالي" الأمريكي لأكبر البنوك والمؤسسات المالية أنها ستنجو من ركود عميق وانخفاض كبير في معدلات البطالة.

ومع ذلك، قد تكون هناك آثار تذبذب اقتصادي في عالم التكنولوجيا إذا لم يتم تحرير الأموال المتبقية بسرعة.

وبالمقابل، أوضح الخبراء، أن مشاكل (SVB) هي نتيجة لـ "ضغوط خاصة به وليست واحدة من شأنها أن تؤثر على الصناعة المصرفية".

بل و ذهب محللو بنك Morgan Stanley ابعد من ذلك، قائلين: "نريد أن نكون واضحين حيث لا نعتقد أن هناك أزمة سيولة تواجه الصناعة المصرفية، ومعظم البنوك لديها وصول كبير للسيولة".

خلاصة القول: المتفائلون بشأن هذه الأزمة يقولون إن أزمة (SVB) وما تلاها من ارتدادات اخرى لن تتوسع لتمثل أزمة في القطاع المصرفي بالكامل. صحيح أن قيمة أصول هذا البنك تصل إلى 210 مليارات دولار أمريكي، لكنها في الوقت نفسه تمثل نسبة ضئيلة من الأصول المالية في القطاع المصرفي. فالبنك، كما جرت الإشارة سابقاً، يحتل المرتبة السادسة عشرة ضمن البنوك الأمريكية، بينما بنك واحد مثل (جي بي مورغان) تبلغ أصوله 3.2 تريليون دولار منفرداً. كما أن البنوك الكبرى تحتفظ بنسبة كبرى من السيولة في مقابل ودائع العملاء، ولا تخاطر بالشكل الذي قام به (SVB).

لكن حتى إذا كانت الخسائر لا يُحتمل أن تصل إلى أزمة مالية، فإنها في الوقت نفسه كانت خسائر فادحة. فمثلاً في يوم واحد خسرت أكبر 4 مصارف أمريكية قرابة 52 مليار دولار. ولم يقتصر الأمر على البنوك الأمريكية فحسب. في باريس مثلاً خسر "سوسبيتيه جنرال" قرابة 5%. كما خسرت بنسبة متقاربة بنوك كريدي أغريكول، ودويتشه بنك الألماني، وباركليز البريطاني، ويو بي إس السويسري.

ان الخلاف بشأن وقوع أزمة مالية ام لا، لا يعني أن هناك خلاف حول الأضرار التي لحقت بالشركات التي كانت تعتمد على (SVB) في تمويل نشاطها. فمثلاً شركة روكو، لأجهزة البث منخفضة السعر، تستثمر لدى البنك 1.9 مليار دولار، لكنها حصلت منهم فقط على 478 مليون دولار قبل انهيار البنك، أي 26% من أصولها المالية. كذلك أعلنت شركة سيركل لتكنولوجيا المدفوعات أن 3.3 مليار دولار من رأسمالها تقبع في خزائن (SVB).

كما أعلنت شركة روبلوكس للألعاب الإلكترونية أن 5% من رأسمالها محفوظ في البنك. كذلك تمتلك شركة بلوك للعمليات المشفرة 227 مليون دولار في البنك، وغيرهم من الشركات الأخرى.

التداعيات الأفاق الرهانات

دون الدخول في تفاصيل كثيرة يمكن القول ان تداعيات الأزمة الراهنة يمكن ان تتخذ عدة تجليات تشير الى البعض منها:

- بين مسار السنوات المنصرمة، وخصوصا منذ ازمة 2008، ان " التذبذبات " التي شهدتها الأسواق المالية العالمية وانفجارها في أزمات عدة اخرها ازمة (SVB) في الولايات المتحدة تعد إحدى تجليات أزمة كانت ولا تزال تعتمل في حقل الإنتاج وتتمظهر في " تقلبات وتذبذبات " حادة تشبه عملية طحن قوية. وأكد هذا المسار أننا أمام أزمة مركبة وبنوية عميقة للنسق الرأسمالي العالمي برزت في البداية في حقل التداول لتتشق طريقها كالبرق الى حقل الإنتاج.

- وبالرغم من أنه من المبكر إجراء تقييم متكامل للآثار التراكمية للأزمة الحالية وتداعياتها لان كثيرا من عناصرها ما زالت تتفاعل، سواء أكان ذلك على صعيد كل بلد أو على الصعيد الرأسمالي العالمي، غير انه يمكن الاستنتاج بأنه سيكون لهذه الأزمة آثار بعيدة المدى وعميقة على مختلف قطاعات الاقتصاد. ونظرا لان القانون الناظم لتطور النسق الرأسمالي العالمي هو قانون التطور المتفاوت فانه يمكن الاستنتاج أن آثار الأزمة الحالية وتكاليفها لن تتوزع بالتساوي على البلدان والقطاعات الاقتصادية. غير أن الأمر المؤكد هو أننا سنكون أمام موجة انكماش جديدة بل وربما، وهو الأكثر احتمالا، حتى ركود طويل المدى، رغم كل ما اتخذ من إجراءات ومحاولات احتواء، والتي لم تستطع، لحد الآن على الاقل، سوى العمل على إدارة الأزمة وليس تجاوزها.

- ستعاني العديد من المصارف المزيد من الصعوبات وحالات الإفلاس الواسعة. كما ستزداد معاناة الأسواق المالية وما ستواجهه من حالات ارتداد واسعة.

- علاوة على ذلك، ستؤدي الانهيارات في النظام المصرفي إلى انكماش اقتصادي بدأت ملامحه بالبروز ليس فقط في الولايات المتحدة بل وفي بريطانيا وأوروبا واليابان. فقد أعلن رسميا أن دول (منطقة اليورو) دخلت مرحلة الركود الاقتصادي بعد أن أظهرت بيانات رسمية حدوث انكماش اقتصادي.

- وسيؤدي ذلك إلى تدهور معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي، وإلى تراجع مؤشرات النمو في البلدان الصناعية، وإلى فشل الشركات وزيادة البطالة والتضخم بشكل ملحوظ. هذا مع العلم ان الرأسمالية لن تتعافى إلا إذا حققت قانونها الأساسي (تحقيق أقصى الأرباح)، ولذلك، من الضروري، لتحقيق هذا الهدف، القضاء على عدد من الوظائف وضم شركات لأخرى أغنى.

- كما كان دائما، للأزمات المالية في العادة ارتدادات على الاقتصادات التي اندلعت فيها، حيث تؤدي حتماً إلى انعكاسات على معدلات التشغيل والإنتاج وبالتالي البطالة، حيث بدأت آثارها تبرز بوضوح وفي مختلف مناطق وبلدان العالم الرأسمالي بشقيه المتقدم والمتخلف.

فبحسب الأرقام الأخيرة التي توصلت إليها (منظمة العمل الدولية) في تقرير "أفاق سوق العمل 2022"، ان عدد العاطلين عن العمل حول العالم خلال العام 2022 بلغ 207 ملايين فرد، مقارنة مع

186 مليوناً في 2019، أي بزيادة مقدارها 21 مليون²⁶. علماً ان عدد العاطلين من الشباب الذين تتراوح اعمارهم بين 15 و 24 سنة بلغ 73 مليون شخص في عام 2022.

ورأى التقرير المذكور أن هناك تبايناً في تأثير الأزمة بين مجموعات العمال والبلدان، وأضاف: "ستؤدي هذه الاختلافات إلى تعميق التفاوتات داخل البلدان وفيما بينها وتضعف النسيج الاقتصادي والمالي والاجتماعي لكل دولة تقريباً".

ومن المرجح أن يتطلب إصلاح هذا الضرر سنوات قادمة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب طويلة المدى على مشاركة القوى العاملة، ودخل الأسرة، "والتماسك الاجتماعي وربما السياسي".

ويعني التباطؤ الحالي وتفاقم معدلات البطالة أن العديد من العمال سيضطرون إلى قبول وظائف أقل جودة، غالباً بأجر منخفض جداً، وأحياناً بساعات غير كافية. علاوة على ذلك، فإن أزمة تكاليف المعيشة تخاطر بدفع مزيد من الناس إلى هوة الفقر، مع ارتفاع الأسعار بوتيرة أسرع من الدخل الاسمي للعمالة.

- ومع ارتفاع نسبة العاطلين من العمل، من الواضح أن السيطرة على المؤسسات المالية المتعثرة لن يوقف الصدمة في النظام الماليّ وعلينا توقع الأسوأ. ففي ظلّ الارتباط المتبادل في النظام المالي، لا يمكن معرفة إلى أين سيؤدي أول انهيار لمصرف استثماري كبير.

- الشركات الناشئة التي استوعبت الكثير من العقول النابذة وحديثي التخرج حول العالم، لن تتمكن من الاستمرار في تغذية مرحلتى الانطلاق والنمو التي يقوم عليها نموذج الأعمال النمطي لهذا النوع من الشركات، خاصة في مجالات تطبيقات الإنترنت والاقتصاد التشاركي. ثم ان الفجوة التمويلية التي من المتوقع أن تتركها شركات التمويل وبنوك الاستثمار والبنوك التجارية في هذا النوع من الشركات الناشئة، ربما تتسبب في تراجع حجم نشاطها بصورة ملحوظة خلال الأشهر المقبلة، مما ينعكس على ارتفاع معدلات البطالة، واضطراب أنشطة النقل والشحن والتعاملات المالية والتواصل الاجتماعي.. وكثير من الأنشطة التي تزوجت مع التكنولوجيا في منصات تم تدشينها من خلال تلك الشركات الناشئة

- وماذا بشأن دافعي الضرائب الذين سيطالهم إعصار الانهيار المالي وهل سيتمكنون من " الهرب بجلودهم " من هذا الإعصار؟ من المؤكد ان الاجابة ستكون **على الأرجح كلا**. ومن المتوقع أن يستمرّ الضغط لفترة، وأن يطال ديون الشركات، وآخرين. وسيدفع المواطنون مئات مليارات الدولارات على الأقل، قبل أن تنتهي هذه "الفوضى العظيمة " أو ربما لن تنتهي أصلاً إلا بعملية قيصرية لا احد يعرف كم سيكون عمق جرحها الغائر في بطن الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

- عودة أسعار الفائدة إلى التراجع النسبي ولو بوتيرة متسارعة (كما نوه الفيدرالي الأمريكي حديثاً) لا يعتقد أن يصل بها إلى المستويات قرب الصفرية مجدداً (بين صفر و 0.25%) كما لا يحتمل أن يعيد فئة

²⁶ منظمة العمل الدولية تتوقع استمرار البطالة مرتفعة حتى 2023، متاح على الانترنت على الرابط التالي:

<https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%85%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%B9%D8%A9-%D8%AD%D8%AA%D9%89-2023/2476090>

المستثمرين أصحاب الشهية المرتفعة للمخاطر، لتمويل شركات تتأخر بطبيعتها في تحقيق الربحية، بحيث لا يحقق المستثمر أرباحا عن النشاط، وإنما كل إيراداته من الاستثمار هي محض أرباح رأسمالية، ناتجة عن بيعه للأسهم التي اشتراها في تلك الكيانات الناشئة، بأسعار أعلى من تلك التي اشتراها بها أول مرة. هذا النموذج يحتاج لنجاحه واستمراره حالة من الثقة الكبيرة والاستقرار في الأسواق، والتي اعتقد أنها لن تعود بسهولة حتى لو انتهت الحرب الروسية - الأوكرانية، وتمثلت أسعار الفائدة إلى التراجع النسبي.

- من المتوقع أن يتسبب التنافس الكبير على تدفقات رؤوس الأموال في السنوات القادمة، في صدمات في جانب العرض، مما يجعل الإنتاج من السلع والخدمات ينخفض عن الطلب الفعال المدعوم بالقوى الشرائية في الأسواق. هذا يؤدي إلى موجات تضخمية يتعذر التعامل معها من خلال أدوات السياسة النقدية التقليدية كرفع أسعار الفائدة، بل على العكس، تؤدي الفائدة المرتفعة إلى مزيد من تضرر جانب العرض؛ لارتفاع تكلفة تمويل المشروعات الجديدة والقائمة، وتأثير ذلك سلبا على عجلة الإنتاج²⁷.

- قبل أكثر من قرن ونصف قال (ماركس) وهو يتحدث عن الأزمات الاقتصادية في الرأسمالية ان " الأزمة عاصفة منظمة " تدمر القوى المنتجة. وها قد مرّ عقد ونصف منذ يوم " الاثنين الأسود 2008/9/15 " انتقل خلالها لهيب هذه الأزمة الكاوي الى الاقتصاد الفعلي وما زالت تبطش به.

لذلك فان محاولة اخضاع النظام الاجتماعي - محليا وعالميا - لمقتضيات " قوانين السوق " - كما يقال - انما هي مشروع وهمي لن يخلق نظاما عالميا جديدا؛ بل فوضى متفاقمة فقط. بيد ان السلطات الحاكمة لا تتشغل إلا بهموم ادارة هذه الازمة، لا بالبحث عن حل لها. اما حل الازمة فهو عملية تفترض اصلاحات اساسية في القواعد الاجتماعية التي تحكم توزيع الدخل وتشكيل الاستهلاك واخذ القرار في مجال الاستثمار؛ أي بمعنى اكثر وضوحا تفترض مشروعا اجتماعيا متناسقا آخر يناقض مبدأ الخضوع لقانون الربحية البحث²⁸. وهنا يعود غرامشي الى الساحة حاملا مقولته الشهيرة: " تفاؤل الارادة وتشاؤم العقل " !.

استنتاجات ودروس من الأزمة الراهنة

1. يبدو ان حال الفوضى والاضطراب الاقتصادي التي أثارها أزمة 2008 والازمات "الارتدادية الصغيرة" التي تلتها وأخرها أزمة بنك وادي السيليكون قد وضعت نهاية لايدولوجيا " السوق الحرة " وفرسانها. تؤشر هذه الأزمات الى "نهاية التاريخ" متمثلا نهاية " الثورة الريغانية - التانشيرية " التي حملت النيوليبرالية الاقتصادية وسمحت بهيمنة الرأسمالية المالية وكذلك بالحرية المطلقة لآليات السوق، وقضت بشكل كبير على أي دور تدخل الدولة، واعتبرت هذا الدور عائقا أساسيا أمام النمو والازدهار الاقتصادي. غير ان الرياح جرت بما لا تشتهي السفن، كما يقال. فقد بين تطور الأحداث ان فكرة القوة المطلقة للأسواق ومنع تقييدها بأي قواعد أو بأي تدخل سياسي، التي تقوم عليها أيديولوجيا النيوليبرالية، كانت فكرة مجنونة. وبلغة الاقتصاد السياسي، يمكن الاستنتاج أن هذه الأزمة وعمقها وتداعياتها والإجراءات التي اتخذتها السلطات الأمريكية طرحت على جدول الأعمال جملة أسئلة حقيقية حول أيديولوجيا الليبرالية الجديدة التي روجت لخيار آليات السوق وعتلاته الكفيلة - بحسب هذه الأيديولوجية - بإعادة التوازن. فالإجراءات التي اتخذت تتناقض جوهريا مع هذه الأيديولوجيا. ومن ناحية أخرى فإن

²⁷ لمزيد من التفاصيل قارن: مدحت نافع، تسونامي القطاع المصرفي في الولايات المتحدة، " الشروق "، عدد الإثنين 13 مارس 2023

²⁸ لمزيد من التفاصيل قارن: سمير أمين، في مواجهة أزمة عصرنا، سينا للنشر، القاهرة 1997.

مصطلح "عدم التقنين" مصطلح مخادع أصلاً، لأنه لا توجد أسواق غير مقتنة ما عدا في ذهن الاقتصادي "البحث"، فكل الأسواق مقتنة وتعمل وفق التقنين. ولكن السؤال الأهم هو معرفة كيف ومن يقننها؟ فمن خلف عبارة "عدم" يتستر واقع غير معطن عنه: واقع التقنين الأحادي المسير من طرف رأس المال المهيمن، محلياً وعالمياً.

2. كما اشرنا اعلاه، شهدنا خلال ازمة 2008 وما تلاها من ازمات "صغيرة"؛ أكبر تدخل حكومي في الاقتصاد منذ الحرب العالمية الثانية، في محاولة محمومة لإنقاذ النظام من حالة الشلل المالي التام، ومن الانزلاق في كساد كبير، قد يتجاوز حجمه وتأثيره كساد الثلاثينيات من القرن العشرين.

تطرح هذه السياسات الجديدة تحولاً، حتى وإن كان مؤقتاً في فلسفة "السوق الحرة" الليبرالية الجديدة، إلى واقع رأسمالية الدولة والتأميم بطبيعته الرأسمالية، وهو تحول يخلق شرخاً ضخماً في منظومة الهيمنة الفكرية للبرجوازية بمؤسساتها الإعلامية، وجامعاتها، وصانعي سياساتها الاقتصادية.

وإذا نحينا جانباً تلك الأزمة الفكرية التي يخلقها هذا التحول الحاد في السياسات، فإنه يبقى السؤال المُلح، والمباشر: هل ستتمكن الحكومات من إنقاذ النظام من خلال هذه السياسات؟

أول ما يجب طرحه في الرد على هذا السؤال هو أن علينا أن نتوخى الحذر الشديد بشأن التنبؤات حول مصير الاقتصاد العالمي، فالمتغيرات والعوامل متعددة ومعقدة، ولا يمكن التكهن بدقة حول احتمالات تفاعل وتطور هذه المتغيرات والعوامل.

على المدى القريب، يبدو حتى وقت كتابة هذه السطور (مارس 2023) أن التدخل الحكومي في سوق المال والبنوك، وعلى رأسها الحكومة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، قد مكّن من تقادي الانزلاق في كساد عالمي كبير وفي شلل كامل لسوق المال العالمي. لكن هذه السياسات التدخلية لم ولن تنقذ الرأسمالية من الدخول في ركود عالمي عميق خلال الفترة القادمة.

أما على المدى الأطول فهناك عدد من العوامل التي يمكنها أن تجعل من الركود العالمي الحالي مجرد مقدمة لأزمات أكثر حدة في النظام الرأسمالي العالمي.

أول هذه العوامل أن البنوك المركزية التي تضخ آلاف التريليونات اليوم، يجب أن تأتي بهذه التريليونات من مكان ما، والمصدر الرئيسي للمال الحكومي هو الضرائب، وهو ما يعني أن الأموال التي يتم ضخها اليوم هي حصيلة الضرائب في المستقبل، وبالطبع من سيدفع الثمن هم الغالبية العظمى من دافعي الضرائب وهم العمال والموظفون.

ولكنه أيضاً يمثل رهاناً غير مضمون، إذ يقوم على افتراض أن الاقتصاد سيتعافى للدرجة التي تمكن الدولة من تحصيل الضرائب اللازمة لدفع الفاتورة المهولة للأزمة!. وبالطبع يمكن للدول أن تطبع الأموال، لكن ذلك يعني الدخول في حالة تضخم خطيرة.

العامل الثاني هو أن التداخل والاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي يصعبان بشدة من مهمة البنوك المركزية، فالأمر يحتاج إلى درجة من التنسيق والوحدة بين البنوك المركزية، يصعب تحقيقها في عالم قائم على التنافس، ليس فقط بين الشركات، ولكن أيضاً بين الدول الرأسمالية المختلفة.

من كل ما سبق، يمكننا القول أنه ربما يكون الاقتصاد العالمي حتى هذه اللحظة قد تفادى كساداً كبيراً، ولكن، رغم كل الأموال التي تُضخّ فإنه لم يتمكن من تفادي ركود عالمي عميق، وأنه على المدى البعيد، لن يتمكن من الإفلات من أزمات أعنف ومن زلازل أكثر تدميراً.

3. ربما سيؤدي الانهيار المالي الى تداعيات تطول الأحادية القطبية الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، وقد تعجل هذه الأزمة بانتهاء هذه الأحادية، فهناك العديد من التوقعات التي تشير الى أن الولايات المتحدة ستخسر مكانتها كقوة عظمى مهيمنة في النظام العالمي، ويصبح نظاماً متعدد الأقطاب. وهناك أيضاً من الدلائل والمؤشرات التي تبين صعود أقطاب اقتصادية قوية مثل الصين وغيرها سيكون لها دور كبير ومؤثر في صياغة النظام الاقتصادي والمالي الجديد، خصوصاً بعد الضعف الذي انتاب الاقتصاد الأميركي منذ بداية حكم جورج بوش الابن.

4. بين مسار الأحداث الفعلي ان هناك خلا بنيويا تعاني منه المنظومة الرأسمالية الحالية. وهذا الخل يترجم في شكل انفجار فقاعات متتالية في قطاعات نمت بطريقة مصطنعة، حيث ارتفعت أسعار الأسهم أو المنتجات المالية بطريقة لا تتوافق مع منطق مبادئ السوق، ما أدى في حده الأقصى إلى سلوك طريق عودة التوازن ولكن بطريقة دراماتيكية هذه المرة حيث تتجلى الأزمة هنا بأنها " عاصفة منظمة ".

5. الأسماك الكبيرة تبتلع الأسماك الصغيرة: اندماجات لاحتواء الأزمة. ففي مواجهة ما حدث في أزمة 2008 وتداعياتها اللاحقة، لم يكن خفض العمالة السبيل الوحيد لهروب الشركات من مقصلة الأزمة المالية؛ إذ لجأت الكثير منها للاندماج، أو بيع جزء من أصولها. وما جرى بالنسبة لبنك وادي السيليكون و " مجموعة كريدي سويس Credit Suisse Group "، هما بمثابة نموذجين عن الابتلاع تقفان العين.

6. ثمة مقارنة تعيد إلى الأذهان التشبيه المكثف بين الأزمة الحالية وأزمة " الكساد العظيم "، التي ضربت البورصات في نهاية العقد الثالث من القرن الماضي، والتي أدت تفاعلاتها، وبينها ارتفاع وتيرة تطبيق الإجراءات الحمائية، إلى انتشار حركات التطرف في أوروبا (الفاشية) وإلى اندلاع الحرب العالمية الثانية. والسؤال الذي يشغل ذهن الآن: ما الذي ستقرزه الأزمة الحالية بكل أبعادها والتي تتغذى بمسارات الحرب في اوكرانيا وما ستقرزه من نتائج على الميدان العسكري، وليس وحده طبعاً؟ ما هي الردود السياسية التي سنأتي بها الحركات الاجتماعية للنتائج الفوضوية الناجمة عن هذه الأزمة؟ هل ستكون شعبية جديدة رجعية، أم يسارية راديكالية ام ماذا؟ وهذه بمثابة اسئلة كاوية. فمن المؤكد ان بنى النظام المستقبلي والصيغة التي سيتخذها متوقفة على الأجوبة التي تأتي بها هذه الحركات. ويبدو ان هذه الأسئلة ستجيب عليها قوادم الأيام.

7. يوجد اعتقاد عند البعض بأن الرأسمالية قادرة على إدارة الأزمة الراهنة بالمنطق الرأسمالي من خلال إيجاد مخرج لأزماتها عبر تغيير المسارات التي تسلكها، فنتقل من تهميش دور الدولة إذا تعارض مع المصالح الحيوية القائمة على التمدد، الى استدعاء الدولة لإنقاذها. ولكن هذا الاعتقاد يظل موضع تساؤل، لان الحلول المطروحة لحد الآن هي حلول مالية، وهي في واقع الحال غير مجدية لحل الأزمة. فالمشكلة بنيوية وذات علاقة بطبيعة النظام الرأسمالي نفسه وليس بآلياته. فحجم تناقضاته وصل إلى الحد الأقصى وهذه التناقضات تمنع حل المشكلة إلا بتغيير الطبيعة الطفيلية الريعية النقدية لهذا النظام، وتغييرها يتطلب عملياً تغيير البنية، أي تغيير النظام نفسه. وهنا التناقض العصي على الحل.

ولكن ومنعا للالتباس لا بد من الإشارة الى ان أزمة النظام الرأسمالي الحالية، التي تمظهرت على هيئة أزمة مالية عميقة في 2008 وتدحرجت لاحقا، لا تعني بالضرورة انهيار الرأسمالية أو العودة الى " الكينزية "، إذ أن الانهيار هذا لا يتوقف فقط على أزمتها بل يتوقف، وهو المهم، على القوى المقابلة لها، القوى النقيض وطبيعة البديل الذي ستطرحه. وهذا يطرح سجالا لا تقدر هذه المساهمة على الدخول في تفاصيله هنا لان ذلك يحتاج الى معالجة مستقلة.

8. لن يخرج العالم من هذه الأزمة بدون دفع مستحقات النمو المصطنع الذي كان قائما على الاقتصاد الوهمي والمضاربات وليس على الاقتصاد الفعلي. ولكن ما طرحته القوى المهيمنة في العالم الرأسمالي من إجراءات لإدارة الأزمة تبدو كما لو ان تلك القوى تريد ان يتحمل أعباء هذه الأزمة دافعو الضرائب وعمال وفقراء واجراء العالم، وليس أثريائها المتخمين. ومع ذلك فان الخاسرين لن يستسلموا بسهولة.

والخلاصة، أن ما جري سابقا وما يجري حاليا ليس خللاً طارئاً أو أزمة عابرة، بل هو أزمة في التحول والتطور في إطار النسق الرأسمالي العالمي، وقد كانت مؤشرات عديدة ومتلاحقة. ويتضح أن هذا التطوير القسري للرأسمالية لتأخذ هذا الطابع المالي المعولم المعزول عن الاقتصاد الحقيقي قد وصل إلى مرحلة باتت تهدد هذا النسق بأكمله. وكان هذا الفشل مؤشراً للتباعد المتزايد مابين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد (الافتراضي). مع ذلك لم يُصَحَّح " الخلل "، بل على العكس من ذلك بدأت تتسع حلقات الأزمات من المجال المالي والمصرفي إلى سوق النفط والطاقة... الخ، وأصبح التهديد يشمل المليارات من البشر، ولم تعمل آليات التصحيح الذاتي كما روج لها منظرو الليبرالية الجديدة!

ولا بد من التأكيد، منعا لأي التباس، إن الأزمة الحالية لا تمثل نهاية عصر الرأسمالية لأنه طالما لم تتبلور بدائل، أي حلول قادرة على فرض نفسها كما قلنا قبل قليل، فليس ثمة "وضع بلا مخرج" بالنسبة للنسق الرأسمالي العالمي، فبإمكانه (أي النسق الرأسمالي) دوما خلق هوامش جديدة لنفسه وان كان ذلك بتكاليف عالية. ويشير تاريخ هذه النسق الى أن بوسع الرأسمالية أن تعيش وتبقى مع أزمتها، و اضطراباتهما، وتراجعاتها وتتكيف معها²⁹. ولكن وكما بينت التجربة، فان اعتبار السوق المرجعية الأساسية؛ والتنافس هو المنظم الأول والأخير للتطور في إطار " الليبرالية الجديدة "، سوف يجعل من الأزمات سلسلة لا تنتهي إلا بتحطيم النظام كما تنبأ ماركس (المنافسة الرأسمالية ستقود إلى تدمير النظام الرأسمالي). وقد تحاول بعض الحكومات وبعض "منظري" الرأسمالية إدخال بعض " العقلانية " على السوق، ولكنه لن يكون أكثر من جرعة مهدئة، لاستئناف الصراع (المنافسة) وتدمير الآخرين.

ان محاولة اخضاع النظام الاجتماعي – محليا وعالميا- لمقتضيات قوانين السوق – كما يقال – انما هي مشروع وهمي لن يخلق نظاما اجتماعيا جديدا؛ بل فوضى متفاقمة فقط ويعيد انتاجها. فالقوى المتنفذة في النسق الرأسمالي العالمي لا تتشغل إلا بهموم ادارة الازمة، وليس بالبحث عن حل جذري لها فهي غير قادرة على ذلك³⁰، لان الطبقات – بحسب ماركس - لا تطرح على نفسها إلا المهمات القادرة على حلها !!

²⁹ لمزيد من التفاصيل حول قدرة الرأسمالية على التكيف انظر العمل الهام للمفكر الاقتصادي المصري الراحل فؤاد مرسى والموسوم: الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، العدد 147، الكويت 1990
³⁰ لمزيد من التفاصيل قارن: سمير أمين، الانهيار المالي، أزمة نظام؟ أجوبة خادعة وأخرى ضرورية، ترجمة أرست خوري، "الحوار المتمدن" يوم 2008-12-25، ومتاح على الانترنت على الرابط التالي <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?t=4&aid=15743>